بحث ميدانيّ

دراسات ميدانيّة في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

بحث في أحوال التلامذة السوريّين اللاجئين في لبنان

صبر درويش- فريق عمل

مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

www.drsc-sy.org

حزيران\يونيو - 2015

دراسات ميدانيّة في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

بحث في أحوال التلامذة السوريّين اللاجئين في لبنان

صبر درويش – فريق عمل

أشرف على البحث: أ. الدكتور يوسف سلامة، المدير العلميّ لمركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة.

تحرير: يوسف فخر الدين

استشارة:

الأستاذ أنور البني، مدير المركز السوريّ للدراسات والأبحاث القانونيّة.

صبر درويش

باحث في مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة، عضو هيئة تحرير قسم التحليل السياسيّ والإحصاء، مدير فريق بحثيٍّ في المركز.

جميع الحقوق محفوظة لمركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

فهرس المحتويات

شكر.....4
الفصل الأول: مدخل حول منهجيّة البحث وأهدافه.....5
1- إشكاليّة البحث وموجباته.....5
2– منهجيّة البحث وأدواته.....7
3– أسئلة البحث.....9
4– حدود البحث المكانية والزمنية. 10
5– أهداف البحث.....10
6- إطلالة عامة.....11
الحصول على التعليم وبيئة التعلّم.....14
التعليم والتعلم.....14
المعلمون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم.....14
الفصل الثاني.....15
بيئات التعليم اللبنانيّة وانخراط التلامذة السوريّين فيها.....15
أ. التلامذة السوريّون في المدارس الرسميّة اللبنانيّة 16
ب. التلامذة السوريون في المدارس الخاصّة اللبنانيّة.....21
ت. منظمات غير حكوميّة سوريّة– مرحلة ما قبل التعليم.....26
ث. التلامذة اللاجئون الفلسطينيّون القادمون من سوريا إلى لبنان– مدارس الأونروا.....33
الفصل الثالث: السمات العامّة للمناخ التعليميّ الذي انخرط فيه التلامذة السوريون في لبنان.....38
أ. النفاذ إلى التعليم.....39
ب. على صعيد بيئة التعلّم 40
ت. المنهاج والعمليّة التعليميّة.....41
ث. المعلمون وباقي كوادر العمليّة التعليميّة.....44
خاتمة مع توصيات.....46

شكر

نودُّ أن نعبّر عن عميق تقديرنا لكلّ من ساعدنا على استكمال هذا التقرير. فلولا الجهود التي قُدِّمت لفريق البحث ما كان لهذا العمل أن يتمَّ. بداية نتوجه بالشكر إلى المديرين والمدرّسين والتلاميذ والأولياء الذين تعاونوا معنا، ونخص بالذكر المدرّسَ والكاتب "وليد ضو"، والمدرّس "عديد نصار". كما نتوجّه بالشكر إلى السيد "هاني جسري" على تيسيره لعملنا داخل إحدى المدارس التي يشرف عليها. كما نتوجّه بالشكر إلى الباحث الفلسطينيّ "نبيل السهلي"، على ما قدمه لنا من معلومات مفيدة. ونتوجّه بالشكر إلى الآنسة "أماني دامرجي"، التي تبذل جهوداً كبيرة في عملها في إعادة التأهيل والإرشاد النفسيّ للتلاميذ. كما نتوجّه بالشكر إلى الأصدقاء "ملك سويد"، و"أيهم السهلي" وعقيلته "نور"، لمرافقتهم بعض الجولات الميدانيّة.

الفصل الأول: مدخل حول منهجيّة البحث وأهدافه

1- إشكاليّة البحث وموجباته

تبرز الأهميّة الخاصّة لبحث ودراسة وضع التلامذة السوريّين اللاجئين إلى لبنان، من خلال وجوهٍ متعدّدة، فالأزمة السوريّة دخلت عامها الرابع، ولا يلوح في الأفق القريب أو المتوسط حلولٌ تضمن عودة اللاجئين السوريّين إلى ديارهم، كما أن هذه الأزمة التي تمرُّ بها سوريا، أسفرت عن أكبر عددٍ للاجئين شهدته المجتمعات الحديثة والناتج عن أزمةٍ مستمرّةٍ لكلِّ هذه الفترة، حيث تجاوز عدد اللاجئين إلى لبنان وبحسب مصدرٍ غير رسميٍّ تابعٍ للمفوضيّة العامّة للأمم المتحدة 1,8 مليون لاجئ[1]، أتوا في غالبيّتهم من محافظة حمص وسط سوريا، ومن ريف دمشق وتحديداً منطقة القلمون شمال وغرب العاصمة دمشق، ومن مناطق أخرى مختلفة من البلاد.

وفي الوقت الذي لا يبدو فيه أن الأزمةَ السوريّة في طريقها إلى الحلِّ، وأن اللاجئين السوريّين ستطول فترة إقامتهم في بلاد اللجوء، تبرز تحدّياتٌ عديدة، تأتي في مقدمتها المستقبل المتوسط وقصير المدى بالنسبة لنحوِ 400 ألف تلميذٍ سوريٍّ، وجدوا أنفسهم فجأة خارج العمليّة التعليميّة، والتي تعدُّ وفق المعاهدات الدوليّة حقّاً من حقوق الطفل، وهو الحقُّ بتعليمٍ آمنٍ ومرن ومثمر.

على الرغم من شحِّ الأرقام الإحصائيّة، وعدم دقّتها في أغلب الأحيان، إلا أن العديد من المصادر تؤكد على أن عدد الأطفال السوريّين في لبنان، والذين في سن التعليم (5–17 عاماً) بلغ عددهم نحوَ 400 ألف تلميذ، نحو 15–20% منهم تمَّ استيعابهم في المدارس الرسميّة اللبنانيّة، وبحسب مسؤولة البرامج التربويّة في مفوّضيّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "أغاثا أبي عاد"، إن عدد الأطفال النازحين الذين هم في عمر الدراسة (5 سنوات إلى 17) المسجّلين لدى المفوضيّة يفوق 380 ألفاً[2].

إلا أن هذا الرقم يحتاج إلى مزيدٍ من التدقيق، فإذا ما اعتمدنا على التوزّع السكانيّ السوريّ مستندين إلى مؤشرات المكتب المركزي للإحصاء في دمشق، سنلاحظ أن حصة الشريحة

1- حديث خاصّ أجريناه مع أحد موظفي مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في لبنان، 2015.
2- راجع: "147 مدرسة لاستقبال التلامذة السوريين"، خلدون زين الدين، جريدة السفير في تاريخ 2015-01-17 على الصفحة رقم 4، محليّات.

العمريّة (5–17) من السكان بلغت نحو 40%، وأن هذا الرقم إذا ما طبّقناه على مجتمع اللاجئين السوريّين في لبنان سيبلغ عدد التلامذة نحو 600 ألف تلميذ، أي بزيادة نحو 200 ألف تلميذ عن الأرقام المتداولة.

وبحسب مصادرَ مختلفةٍ، فإن القطاع الرسميَّ في لبنان يستقطب نحوَ 15–20 % من التلامذة السوريّين، أي نحو 80–90 ألف طالبٍ حتى نهاية عام 2014، في الوقت الذي كان تعدادهم في العام الدراسيّ 2012– 2013 وبحسب النشرة الإحصائيّة اللبنانيّة نحو 43537 كما هو واردٌ في الجدول رقم (1)؛ بينما لا تتوفّر إحصائيّاتٌ دقيقة حول توزّع باقي التلامذة على قطاعات التعليم الأخرى، حيث إن الرقم المتداول يشير فقط إلى نحوِ 16500 طالبٍ ملتحقين بالمدارس الخاصّة اللبنانيّة، وأما التلامذة الملتحقون بمدارس الائتلاف الوطنيِّ السوريّ أو بالمدارس التابعة للمنظمات غير الحكومية الأخرى.. إلخ فهي غير متوفّرة في أغلب الأحيان، وإن توفّرت فهي تعاني من ضعفٍ شديد في المصداقيّة.

توزع التلاميذ على الجنسيات بحسب قطاعات التعليم للسنة الدراسية 2012–2013 جدول (1)

القطاع التعليمي	لبنانيون	سوريون
التعليم الرسمي	247723	43537
خاص مجاني	119949	5207
خاص غير مجاني	491832	11231
أونروا	1235	389

كان تعداد التلامذة السوريّين في لبنان في العام الدراسي 2010– 2011، 21,642 ألف تلميذ، كانت حصّة القطاع الرسميّ منهم 67%، وتطوّر هذا الرقم في العام الدراسيّ 2011–2012 ليصبح 27,243 ألف تلميذ توجه منهم 69% إلى القطاع الرسميِّ، وفي العام الدراسيّ 2012–2013 قفز الرقم إلى 37,177 ألف تلميذ، وإلى 83 ألف تلميذ في العام الدراسيّ 2013–2014[3].

3- راجع: "التعليم الرسمي والطلاب السوريّون في لبنان، وليد ضو، في تاريخ: 25-2-2014، موقع دعم لبنان: http://cutt.us/vb8z

في هذا السياق، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما تشير إليه منظّمة العمل الدوليّة إلى أن 30 في المئة فقط من الأطفال السوريّين في لبنان يلتحقون بالمدارس[4]، وقسنا ذلك على تعداد من هم في سنِّ التعليم من الأطفال السوريّين في لبنان، سيكون مجمل من أتيح له النفاذ إلى التعليم منهم نحو 180 ألف تلميذ، باعتبار أن التلامذة السوريّين بعمر (5–17) هم نحو 600 ألف؛ وهذه جميعها أرقامٌ تقديريّة وتفتقد للإثبات الإحصائي[5].

وأيّاً يكن الأمر، فإننا سنأخذ بعين الاعتبار كلَّ ما تقدّم أعلاه من تشوّش في الأرقام الإحصائيّة، وفي النقص الشديد بالمعلومات، وسنركز في بحثنا هذا على المناخ العامِّ والظروف التي خضع ويخضع لها التلامذة السوريّون في لبنان، مقاربين المسألة بكثير من الحذر، آخذين بعين الاعتبار أن تعداد التلامذة الذين تمكّنوا من النفاذ إلى العمليّة التعليميّة وحتى كتابة هذا التقرير، هم نحوُ 90 ألف تلميذ في المدارس اللبنانيّة الرسميّة، وما تبقّى يتوزّع على باقي القطاعات التعليميّة.

2– منهجيّة البحث وأدواته

سيعتمد البحث على منهج الملاحظة المباشرة، المبني على المقابلات المباشرة، والحوارات المركزة. وهو منهج معتمد في العلوم الاجتماعية و"الأنثروبولوجية"، وقد أتاح لفريق البحث رصد الظاهرة التي جرى بحثها، وجمع المعلومات المطلوبة حولها.

سيعتمد البحث على مصادرَ مختلفةٍ للمعلومات التي سيتمُّ عرضها والاعتماد عليها في استخلاص النتائج، وأهمُّها المعلومات التي سنحصل عليها عبر إجراء مقابلات مع الأشخاص المندرجين في إطار العيّنات المعتمدة في البحث، من تلامذةٍ ومدرّسين وإداريّين ومختصّين بالعمليّة التعليميّة. بالإضافة إلى ما يتوفّر من مراجعَ مكتبيّةٍ وإلكترونيّة وصحفيّة، اهتمّت بالعمليّة التعليميّة للتلامذة السوريّين في لبنان، على قلتها؛ بينما سيكون التقرير الغنيُّ والمهمُّ الذي أعدّه مركز الدراسات اللبنانيّة في 2014 مرافقاً لنا في أغلب خطواتنا البحثيّة لما يقدّمه من

4- راجع: "90 ألف طالب سوري في المدارس الرسمية اللبنانية خلال العام الدراسي المقبل"، بولا أسطيح، جريدة الشرق الأوسط، 5 سبتمبر 2014 العدد 13065.

5- بحسب منظمة اليونيسيف، تذكر في تقريرها: "لا لضياع جيل بأكمله" أن نحو 80% من التلامذة السوريين في لبنان خارج العملية التعليمية، 2014.

معلوماتٍ ومنهجيّةٍ بحثيّة غاية في الأهمية[6]؛ بالإضافة إلى التقرير الصادر عن المفوضيّة السامية لشؤون اللاجئين الصادر في تشرين ثاني 2013 بعنوان: "مستقبل سوريا، أزمة الأطفال اللاجئين"[7].

إضافة إلى ما تقدّم، عمد فريق البحث إلى توثيق مادة البحث، حيث أُتيحَ له ذلك، من خلال الصور الفوتوغرافيّة والتسجيلات الصوتيّة، وغيرها من وسائل التوثيق المعتمدة، وستكون متاحةً لجميع الجهات البحثيّة والمختصّة والراغبة في التعمّق أكثر في إشكاليّة تعليم التلامذة السوريّين في لبنان.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى بعض الصعوبات التي واجهت البحث، فعلى سبيل المثال، كان النفاذ إلى بعض المدارس في غاية الصعوبة، فمدارس الأونروا المتواجدة في مخيم عين الحلوة تحتاج تصريحَ دخول من الأمن اللبنانيِّ كي يتمكّن المرء من دخول المخيم، بينما المدارس الرسميّة اللبنانيّة فتحتاج إلى تصريحاتٍ وزاريّةٍ وموافقة من مديري هذه المدارس..، وأمام هذه الصعوبات كان لابدَّ من اتّباع طرقٍ "غير رسميّة" لمعاينة هذه المدارس والحصول على المعلومات، وهو ما حصل فعليّاً.

اعتمد البحث، في سبيل الحصول على المعلومات، على اتّخاذ مجموعةٍ من المدارس المنتمية لقطاعاتٍ تعليميّة مختلفة كعيّناتٍ بحثيّةٍ، جرى فيها مجمل العمل البحثيّ من حيث جمع المعلومات وتسجيل الملاحظات، وتوثيق ما أمكن توثيقه. حيث تمكّنّا من دخول المدارس التي لا تحتاج إلى تصريحاتٍ رسميّة، بينما المدارس التي تحتاج إلى موافقةٍ أمنيّة بالنسبة للمدارس الفلسطينيّة، أو تحتاج إلى موافقةِ وزارة التعليم بالنسبة للمدارس الرسميّة، فقد اضطرينا إلى معاينة هذه المدارس والحصول على معلوماتٍ عبر لقاءاتٍ غيرِ رسميّة مع مجموعة العيّنة المقترحة[8].

جرت العمليّةُ البحثيّة من خلال جمع شهادات من عددٍ من المدرّسين، والذين وصل عددهم في مجمل العيّنات المعتمدة إلى خمس مدرّساتٍ، و 12 مدرساً، وتمَّ اعتمادُ أسلوب التسجيل الصوتيّ

6- توسيع فرص اللاجئين السوريين للحصول على التعليم تعليم نوعيّ: دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في لبنان، تأليف: مها شعيب، نسرين مكوك، وسهى تتنجي، صادر عن المركز اللبناني للدراسات، 2014. باللغة الإنكليزية، كما يوجد نسخة مترجمة عن التقرير.

7- تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2013، http://www.unhcr-arabic.org/52a059056.html

8 - مشهد "فيديو" من جولات فريق البحث في المدارس https://youtu.be/u9LC3XbLeqI

لمجمل هذه الشهادات التي تمَّ الحصول عليها من قِبل المدرّسين، والذين توجّهنا إليهم بمجموعةٍ من الأسئلة المصمّمة مسبقاً، ومن ثَمَّ تمَّ تفريغ هذه الشهادات وتبويبها وجدولتها.

كما تمَّ الاستماع إلى العديد من التلامذة إناثاً وذكوراً وبأعمارٍ متعدّدة، وصل عدد التلامذة إلى 33 تلميذاً، عدد الإناث منهم 14، والباقي ذكور، ولم يتمَّ تسجيل شهاداتهم حرصاً على تخفيف التوتر الذي انتابهم أثناء الاستماع إلى شهاداتهم.

كما تمَّ إجراء مقابلات مع ثلاثة مديرين، تمكّنا من الحصول على شهاداتهم، وتمّ تسجيلها وتفريغها فيما بعد. بالإضافة إلى ما تقدّم، عقدت عدّة لقاءاتٍ مع مختصّين في الإرشاد النفسيِّ وإعادة التأهيل، وتمَّ مقابلة ثلاثة مختصّين في الإرشاد النفسيّ وإعادة التأهيل، وتسجيل شهاداتهم حول دورهم في العمليّة التعليميّة.

أتيح لنا الالتقاء بالعديد من أولياء الأمور، ووصل عدد الأهالي الذين تمّ أخذ شهاداتهم إلى نحو 20 وليَّ أمر، تمَّ تسجيلُ شهاداتهم، وتمَّ الاستماع إلى جملة ملاحظاتهم.

بالإضافة إلى المقابلات والحصول على شهادات، قمنا بإجراء بعض الجلسات المركزة والتي جمعت عدداً من التلامذة بحضور مدرّستهم أو مدرّسهم، وتمَّ اعتماد أسلوبٍ للنقاش غير الممنهج، عبر فتح أحاديث غير مباشرة مع التلاميذ المشاركين، وذلك لتخفيف التوتّر عنهم، ودفعهم للحديث والتعبير عن أفكارهم بحريّةٍ وعفويّة، وسجلنا الملاحظات كتابة.

أجرينا، حيث توفّر لنا ذلك، عدداً من حصص المعاينة في العديد من المدارس والمنظّمات غير الحكوميّة، وتمَّ اختيار أكثر من صفٍّ، وقمنا بتسجيل الملاحظات كتابة، كما تمَّ التقاط بعض الصور التي تعكس تفاعل التلامذة أثناء الحصة، بالإضافة إلى تسجيل مقاطع فيديو أثناء إعطاء الدرس.

جُمعَت كلُّ هذه الملاحظات المكتوبة، والشهادات المسجّلة التي تمَّ تفريغها فيما بعد، واعتُمدت كمصدرٍ أساسيٍّ للبحث والتحليل الوارد في هذه الورقة.

3- أسئلة البحث

سيسعى البحث إلى الإجابة عن مجموعةٍ من الأسئلة وأهمُّها:

– كيف تبدو لوحة توزّع التلامذة السوريّين على قطاعات التعليم المختلفة في لبنان؟

– وإلى أيِّ درجةٍ تمكّن هؤلاء التلامذة من الحصول على حقّهم في التعليم؟

– ما هي درجة أمان البيئة التعليميّة التي انخرط فيها التلامذة السوريّون، وإلى أيِّ درجةٍ كان النفاذ إلى التعليم ميسّراً لهم؟ ما هي أهمُّ الإشكالات التي واجهتهم وواجهت أولياءَهم؟

– وكيف تمَّ التصدّي إلى جملة التحدّيات التي واجهت المسؤولين عن العمليّة التعليميّة في لبنان باختلاف انتماءاتهم؟

4 – حدود البحث الزمانية والمكانية.

تمتد حدود العينة المعتمدة في البحث على عدة مناطق في لبنان، هي وبشكل أساسي: منطقة بيروت ومخيم شاتيلا، ومنطقة قصقص، ومنطقة صيدا، ومنطقة البقاع. على فترة زمنية امتدت من كانون الثاني من العام الجاري (2015) وحتى بداية شهر أيار منه.

5 – أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى توفير معلوماتٍ حول وضع العمليّة التعليميّة التي يخضع لها التلامذة السوريّون في لبنان، وتحاول أن تلقيَ الضوء على مجموعةٍ من الآليّات المتراكبة التي تطال مناهج التعليم المعتمدة وطريقة التعليم والأبعاد الاجتماعيّة والنفسيّة التي تميّز وضع التعليم بالنسبة للتلامذة السوريّين في لبنان.

من جهةٍ أخرى، سيسعى البحثُ إلى عرض طبيعة المناهج التعليميّة المختلفة التي يخضع لها التلامذة السوريّون في لبنان ودرجة مرونتها، وسيتمُّ نقاش المشكلات والصعوبات التي تواجه التلامذة في سيرورة العمليّة التعليميّة.

كما سيكون الهدف الأساسيُّ للبحث، محاولة إثارة "إشكاليّة" العمليّة التعليميّة في لبنان بالنسبة للتلامذة السوريّين، على أمل أن تتمكن الجهات المختصة بتفعيل دورها بشكل أكبر مما هو عليه اليوم، وذلك في سبيل تحسين العمليّة التعليميّة، وتوفير شروط للتعليم يحظى بها الأولاد السوريون في لبنان، تكون أكثر إنسانية وفاعلية. حيث نأمل في أن تؤثر دراستنا هذه، في القرار السياسيّ، المعنيّ بالعمليّة التعليميّة في لبنان.

6- إطلالة عامة

يتوزّع التلامذة السوريّون في لبنان على عددٍ من الجهات والمناهج التعليميّة، وهي وبحسب الجدول رقم (2) ستكون على الشكل التالي[9]:

توزع التلامذة السوريين على الجهات التعليمية المختلفة جدول (2)*			
القطاع التعليمي	المنهاج المعتمد	اللغة المعتمدة	عدد التلاميذ
مدارس لبنانية رسمية	رسمي لبناني	فرنسي- إنكليزي	90000
مدارس لبنانية خاصة	رسمي لبناني	إنكليزي- فرنسي- عربي	11231**
مدارس لبنانية خاصة مجانية	الرسمي اللبناني	مختلط	5207
منظمات غ.ح سورية بتمويل أجنبي***	رسمي لبناني	عربي- إنكليزي	غير متوفر
منظمات غ.ح لبنانية	منهاج خاص لما قبل التعليم	مختلط	غير متوفر
منظمات غ.ح سورية يديرها ناشطون سوريون	سوري رسمي معدل +رسمي لبناني	مختلط	غير متوفر
مدارس الائتلاف السوري	سوري رسمي معدل	عربي	غير متوفر
مدارس سورية خاصة	سوري رسمي+ ليبي	عربي	غير متوفر
مدارس وكالة الأمم المتحدة (أونروا)	رسمي لبناني	عربي- إنكليزي	18000****

*تم الحصول على هذه المعلومات من مصادر مختلفة سيرد ذكرها في متن النص.
**إحصائيات عام 2012- 2013.
***غ.ح: منظمات غير حكومية.
**** تقديري.

سنلاحظ من الجدول أعلاه أن: – القسم الأكبر من التلامذة السوريّين، يذهبون إلى المدارس اللبنانيّة الرسميّة، وهي مدارسُ تعلّم المنهاج اللبنانيّ الرسميّ، بدون تعديل، باللغتين الإنكليزية والفرنسية، والعربية لبعض المواد.

– مدارس لبنانيّة خاصّة، تدرّس المنهاج اللبنانيَّ الرسميّ باللغتين الإنكليزية والفرنسية، والعربية لمادة القراءة.

9- راجع التقرير الغني والمهم: "توسيع فرص اللاجئين السوريين للحصول على التعليم"، تأليف مها شعيب، نسرين مكوك، وسهى تتنجي، مركز الدراسات اللبنانية، سبتمبر 2014، باللغة العربية.

– منظّمات غير حكوميّة سوريّة ذات تمويلٍ دوليّ؛ وهي المنظّمات التي نشأت لتلبّي الحاجة المتزايدة لأعداد التلامذة السوريّين، ونشأت بالتعاون مع المنظّمات والجهات الدوليّة الداعمة. وتعتمد هذه المنظّمات برنامجاً للتعليم الهادف إلى تعليم القراءة والكتابة والحساب (إنكليزي، رياضيات، قراءة)

– منظّمات غير حكوميّة لبنانيّة، وتقدّم خدماتها التعليميّة للأطفال والأولاد المتسرّبين من التعليم أو الذين يواجهون خطر التسرّب.

– منظّمات غير حكوميّة سوريّة، يديرها ناشطون سوريّون متطوّعون، تمَّ تأسيس هذه المنظّمات من قِبل السوريّين الوافدين إلى لبنان، تمارس العمليّة التعليميّة غالباً في خيمةٍ في مخيّمات اللجوء.

مدرسة مهدمة في سوريا

– مدارس تابعة للائتلاف الوطنيِّ السوريّ، يموّل هذه المدارس ويديرها الائتلاف السوريّ، وتدرَّس فيها المناهج السوريّة الرسميّة المعدّلة والمطبوعة من قِبله.

– مدارس سوريّة بامتحاناتٍ رسميّةٍ في سوريا، وتدرّس المنهاج السوريَّ الرسميّ، بينما يذهب الطلاب إلى سوريا لتقديم الامتحانات.

– مدارس وكالة الأمم المتحدة والإغاثة (أونروا) للاجئين الفلسطينيّين في سوريا.

كما يوجد إضافة إلى ما تقدَّم بعض المنظّمات التي تدير مدارسَ دينيةً لبنانيّة خاصّة وذات برامج موجهة للاجئين السوريّين، وغالباً تتواجد في طرابلس.

سنعمد من خلال بحثنا إلى اعتماد مجموعةٍ من "العيّنات" البحثيّة، والتي سنسعى من خلالها إلى تغطية أغلب هذه المنظّمات السابقة، عبر اعتماد مدرسة– عيّنة، تمثّل واحدة من كلٍّ من هذه المنظّمات حيث أتيح للباحث ذلك.

سيتمُّ التركيز في العيّنة المعتمدة على أربعة محاورَ أساسيّةٍ تتناول: التلامذة، المدرّسين، أولياء الأمور، الإدارة. بينما ستكون الخلفيّة المعياريّة التي سترشد البحث بالمجمل والتي ستتمحور حولها أسئلة البحث والنتائج المترتّبة عليه، المعايير التي اعتمدتها منظمة INEE الدوليّة لخطط الطوارئ[10]، وهو ما سنناقشه بتفصيلٍ أكثر مباشرةً.

7 – الشبكة العالميّة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ INEE

في أغلب حالات الطوارئ التي تمرُّ بها المجتمعات كالحروب والكوارث الطبيعية وغيرها، غالباً ما يتمُّ الاهتمام وبشكلٍ أساسيٍّ بقضايا الإغاثة الإنسانيّة، والذي لا يتعدّى في الغالب تأمين الغذاء والمأوى ومياه الشرب والصرف الصحيّ والرعاية الصحيّة؛ بينما بقي الاهتمام بموضوع التعليم يشغل جانباً ثانوياً من اهتمام المنظّمات والجهات الإغاثيّة[11].

إلا أن طول بعض حالات النزاعات الاجتماعيّة، كالحروب الأهليّة على سبيل المثال، والتي تصل بالمتوسط إلى 10 سنوات، فرضت على المهتمّين التعاطي بجديّةٍ أكبر مع قضية تعليم أطفال اللاجئين، حيث باتت هذه القضية جزءاً أساسيّاً من تنمية مجتمعات اللجوء والحفاظ على الحدِّ الأدنى من قدرتها على التعافي والاستمرار بالحياة، كما شكّل موضوع تعليم التلامذة صمّامَ أمانٍ لا بدَّ منه في سبيل ضمان مستقبلٍ أكثر أماناً بالنسبة للأطفال في سنِّ التعليم، إذ قلّل انخراط الأولاد في العمليّة التعليميّة من أخطار انحرافهم باتجاه الجريمة أو انخراطهم في العمل المسلّح في صفوف المجموعات المتشدّدة وشبيهاتها، وهو شيءٌ زاد من أهميّة وضرورة وضع معايير للعمليّة التعليميّة في ظلِّ أوضاعٍ غير طبيعيّة، هي حالات الطوارئ.

10- الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ INEE، http://www.ineesite.org/ar/minimum-standards

11- المعلومات في هذه الفقرة بالاستناد إلى منشور: "لماذا التعليم في حالات الطوارئ؟، الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ INEE، على الرابط الإلكتروني: http://www.ineesite.org/ar/education-in-emergencies

أدّت الشبكة العالميّة لوكالات التعليم INEE دوراً مهمّاً في وضع جملة هذه المعايير التي باتت معتمدة في العشرات من دول العالم؛ ومن أجل[12] تطوير أداة للمساعدة في تحقيق حدٍّ أدنى من الحصول على التعليم الجيد في حالات الطوارئ، فقد سهلت INEE عمليّة تشاوريّة تهدف إلى مشاركة السلطات الوطنيّة، والعاملين الميدانيّين، وصانعي السياسات والأكاديميّين وغيرهم من المعلمين في جميع أنحاء العالم، في تطوير دليل المعايير الدنيا الأصلي الصادر في الفترة 2003–2004، حيث شارك أكثر من 2250 شخصاً من أكثر من 50 بلداً في سلسلةٍ من حلقات العمل الإقليميّة للتطوير والمناقشة والاتفاق على المعايير. وبناءً على هذه التجربة التعاونيّة، أجرت INEE عمليّة تحديثٍ تشاوريّة مماثلة في الفترة 2009–2010، والتي شارك فيها أكثر من 1300 ممثلٍ للسلطات الوطنيّة والمنظّمات غير الحكوميّة الدوليّة والوطنيّة والمحليّة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسّسات البحثيّة والأكاديميّة من 52 دولة، وقد تمَّ تصميم المعايير لاستخدامها في التأهّب والاستجابة، والتعافي والمناصرة الإنسانيّة في حالات الطوارئ.

اقترحت منظمة INEE مجموعةً من المعايير التي يُرغب في تطبيقها في حالات الطوارئ، وأهمّها كان:

الحصول على التعليم وبيئة التعلّم: تركّز المعايير في هذا المجال على الحصول على فرصٍ تعليميةٍ آمنة وملائمة. ويتمُّ تسليط الضوء على الروابط الهامّة مع القطاعات الأخرى مثل الصحة والمياه والصرف الصحيّ، والتغذية والمأوى التي تساعد على تعزيز الأمن والسلامة والرفاه الجسديّ والعقليّ والنفسيّ.

التعليم والتعلم: تركز هذه المعايير على العناصر الهامة التي تعزّز التعليم والتعلّم الفعال، بما في ذلك المناهج الدراسيّة والتدريب والتطوير المهنيّ والدعم، وعمليّات التعليم والتعلّم، وتقييم نتائج التعلم.

المعلمون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم: تغطي المعايير في هذا المجال إدارة وتدبير الموارد البشريّة في مجال التعليم.

12- المعلومات في هذه الفقرة والفقرة التي تليها مأخوذة من الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ INEE، المعايير الدنيا للآيني.

وبالطبع هناك العديد من المعايير الأخرى والكثير من التفاصيل المتعلّقة بالعمليّة التعليميّة في حالات الطوارئ، إلا أنه ما يهمّنا هنا هو التركيز بشكلٍ خاصٍّ على الوضع السوري وتحديداً فيما يتعلّق بحالات اللجوء في لبنان.

الفصل الثاني

بيئات التعليم اللبنانيّة وانخراط التلامذة السوريّين فيها

تعدّدت البيئات التعليميّة اللبنانيّة التي انخرط فيها التلامذة السوريّون اللاجئون في لبنان، وتوزّعوا كما رأينا أعلاه على عددٍ من القطاعات التعليميّة اللبنانيّة وغير اللبنانيّة، وكان لابدَّ والحال كذلك

من مقاربة هذه البيئات، على اختلافها، عبر اعتماد مجموعةٍ من العيّنات البحثية، والتي سنسعى من خلالها إلى عرض ظروف التعليم التي يخضع لها التلامذة السوريّون، وجملة الإشكالات التي تواجههم في عملية الاندماج والتكيّف مع بيئةٍ تعليميّةٍ غريبةٍ عنهم على صعيد المنهاج التعليميّ المعتمد، وحتى على صعيد الوسط الاجتماعيّ الذي يتحرك الأولاد في خضمّه.

في هذا الفصل سنسعى إلى إلقاء الضوء على العمليّة التعليميّة التي يخوضها التلامذة السوريّون، من خلال اعتماد مجموعةٍ من العيّنات البحثيّة، والتي تناولت عدداً من المدارس التي تنتمي لقطاعاتٍ تعليميّةٍ مختلفة يزاول فيها التلامذة السوريّون التعليم.

أ. ***التلامذة السوريّون في المدارس الرسميّة اللبنانيّة***

تمكّن نحو 90 ألف تلميذٍ سوريٍّ من النفاذ إلى المدارس الرسميّة اللبنانيّة، أي ما يعادل نحو 15–20 بالمئة من مجمل التلامذة اللاجئين في لبنان، وهو رقمٌ متواضعٌ قياساً بالقدرة الاستيعابيّة للمدارس الرسميّة اللبنانيّة، كما أنه مؤشرٌ إلى صعوبة النفاذ إلى التعليم وصعوبة وصول التلميذ السوري إلى ممارسة حقّه بالتعلّم، ومن خلال قراءة الجدول (3) أدناه سنقع على مجموعة من الملاحظات المهمة[13].

تعداد ونسبة التلامذة اللبنانيين في المدارس اللبنانيّة الرسمية جدول (3)			
البيان	2000– 2001	2011– 2012	2012– 2013
عدد التلامذة في المدارس الرسميّة	347498	275655	299245
إجماليّ عدد التلامذة اللبنانيين	891520	943763	975695
نسبة التلامذة في المدارس الرسمية إلى إجماليّ التلامذة	%38.9	%29.2	%30.6

يشير الجدول إلى أنه في العام الدراسيّ 2000– 2001 كان عدد التلامذة اللبنانيّين في المدارس الرسميّة 347498 تلميذاً، سيتراجع هذا الرقم في العام 2012– 2013 ليصل إلى 299245 تلميذاً، أي بتراجع نحو 50 ألف تلميذٍ، تحوّلوا إلى القطّاعات التعليميّة المختلفة الخاصّة وغيرها.

13- اعتمدنا على عدة مصادر في الأرقام السابقة، ومنها: المركز التربوي للبحوث والإنماء، بالاستناد إلى النشرات السنوية التي يصدرها المركز، بالإضافة إلى المعلومات التي وفرها الكاتب والمدرّس اللبنانيّ "وليد ضو" في بحثه "التلامذة السوريّون في لبنان: ضياع جيل أم سقوط للإنسانية"، المنشور في تاريخ 11 حزيران, 2014، ومصادر أخرى سيرد ذكرها في حينه.

من جهةٍ ثانيةٍ ستتراجع نسبة التلامذة اللبنانيّين في المدارس الرسميّة إلى مجمل مجموع التلامذة اللبنانيّين، من نحو 40% في العام الدراسيّ 2000– 2001، لتصل إلى نحو 30% في العام 2012– 2013.

تتعارض الأرقام السابقة مع ادّعاءات وزارة التربية والكتيبة الضارية من الإعلام الذي يقف خلفها، حول الادّعاء بعدم قدرة المدارس الرسميّة اللبنانيّة على استيعاب التلامذة السوريّين اللاجئين في لبنان.

إذ وبحسب المدرّس اللبنانيّ "وليد ضو" فإن "الجانب المخفيَّ من الموضوع هو أن عدد التلامذة في المدارس الرسميّة خلال العام الدراسيّ ٢٠١١–٢٠١٢ كان أقلَّ من عددهم في المدارس عينها خلال العام الدراسي ١٩٧٤– ١٩٧٥ بـ ٥٠ ألف تلميذ"[14]. وحسب الأستاذ ضو فأنه حتى العام الدراسي 2012– 2013، لم يصل عدد التلامذة السوريّين في المدارس الرسميّة اللبنانيّة إلى 50 ألف تلميذٍ، أي إن العدد الذي أضافه التلامذة السوريّون لم يصل عمليّاً إلى ما كانت تستقطبه سابقاً المدارس اللبنانيّة من إجمالي عدد الطلاب؛ وتثبت الأرقام السابقة على صعيدٍ كميٍّ، قدرة المدارس الرسميّة اللبنانيّة على استيعاب الآلاف من التلامذة السوريّين من دون أن يتسبب ذلك بأزمةٍ تنعكس سلباً على مجمل العمليّة التعليميّة، فحتى لو استقطبت المدارس الرسميّة اللبنانيّة جميع التلامذة السوريّين اللاجئين في لبنان، فإن ذلك يعني أنه سيصبح لكلّ مدرسٍ معدّلٌ وسطيّ 17 تلميذاً، وهو الرقم نفسه الذي كان موجوداً في العام 1972– 1973[15].

تشتكي وزارة التعليم اللبنانيّة من عدم قدرة ميزانيّتها على استيعاب التلامذة السوريّين، أو على الأقل عدم قدرتها إلا على استيعاب قسمٍ منهم، بينما تثبت التقارير أن الأمم المتحدة ومعها اليونيسيف والمجتمع المانح، قد تكفل بمجمل ميزانيّة التلامذة السوريّين المسجّلين في المدارس الرسميّة، فبحسب وزير التربية والتعليم العالي اللبنانيّ "إلياس أبو صعب" يقول: "تسلمنا منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2014 رسائلَ خطيّة رسميّة من منظمة اليونيسيف والمفوضيّة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، أعلنت التزامها تأمين مبلغٍ قدره نحو 56 مليون دولار

14- مرجع سبق ذكره.
15- وليد ضو، مرجع سابق.

أميركي لتغطية تكاليف تعليم الطلاب السوريّين في المدارس اللبنانية"[16]. وهو مبلغٌ يغطي كلفة تعليم نحو 90 ألف تلميذٍ سوريٍّ، وذلك على الرغم من الدعم الذي قدّمته المفوضية العليا و"اليونيسيف" والمساعدة "السخية" من الاتحاد الأوروبي، أي 20% من التلامذة السوريّين على أكبر تقدير.

يتوزّع التلامذة السوريّون على نحو 900 مدرسةٍ لبنانية، وبحسب مسؤولة البرامج التربويّة في مفوّضيّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "أغاثا أبي عاد" فإن: "147 مدرسةً (من بين الـ900) ستفتح أبوابها، من الصف الأول إلى السابع أساسي، في دوام بعد الظهر لمن لم يستوعبهم الدوام الصباحي"[17].

على صعيد العمليّة التعليميّة، يخضع التلامذة السوريّون في المدارس الرسميّة للتعلّم بالمنهاج الرسميّ اللبنانيّ، وهو منهاجٌ باللغتين العربية والفرنسية، واللغة الإنكليزية في بعض المدارس، ومن خلال شهادة أحد المدرّسين اللبنانيّين في إحدى المدارس التي اتّخذها البحث كعيّنةٍ للتحليل، يقول المدرس في سياق الحديث عن الآليات التي استخدمها التلميذ السوريّ في مواجهة المنهاج اللبنانيّ وصعوبة اللغة الأجنبية: "منهم من حاول تعويض هذه المشكلة بالاتّكال على المواد باللغة العربية (لغة عربية، جغرافيا، تربية مدنية)، وبعضهم تعاقد أهلهم مع معلمين أو طلاب جامعاتٍ أو تلامذة مدارس في المرحلة الثانوية، الذين أعطوهم دروساً خصوصية".

وتشير الملاحظة، إلى أن التلامذة في الصفوف المتوسطة واجهوا صعوباتٍ أكبرَ حيال تقبّل المنهاج اللبنانيّ، أما في صفوف الروضات والتعليم الابتدائي فقد تأقلموا مع المنهج (بشكل إجمالي). يقول أحد المدرّسين: "لا توجد مشكلات في تعلم اللغة في الصفوف الأولى، المشكلة تظهر بعدها وتتفاقم مع تقدّم الصفوف. من بدأ الدراسة من التلاميذ قبل ثلاث سنوات في مدرستنا في الصف الثاني أو ما قبله يسير بشكلٍ طبيعيّ". تثبت هذه الملاحظة السابقة معدلات النجاح بالنسبة للتلامذة السوريّين، حيث ترتفع معدلات النجاح في الصفوف الأول والثاني، وتتراجع تدريجياً في الصفوف الأعلى. يقول أحد المدرّسين الذي تمّ الحصول على شهادته: "من

16- راجع: "المدارس اللبنانية تستقبل الطلاب السوريين"، نهاد طوباليان، موقع الشرفة الإلكتروني، في تاريخ: 6-11-2014.
17- راجع: "147 مدرسة لاستقبال التلامذة السوريين"، خلدون زين الدين، جريدة السفير في تاريخ 2015-01-17، مرجع سابق.

ضمن ال15 تلميذاً الأوائل في المدرسة على الفصل الأول (العام الدراسي: 2014– 2015) هناك 13 طالباً سوريّاً، غالبيتهم في الصفوف الثلاثة الأولى".

بينما إدارة المدرسة لم تضع حتى اليوم أيّ إستراتيجيّة حول كيفيّة مواجهة صعوبة المناهج اللبنانيّة بالنسبة للتلامذة السوريّين، يقول أحد المدرّسين: "لم نصل بعد إلى مرحلة الإستراتيجيات إنما هناك حرصٌ، "بشكلٍ عام"، لإعطاء التلامذة اهتماماً إضافياً، وهذا الأمر يتفاوت بين صفٍّ وآخر وبين معلمٍ وآخر".

تشير الملاحظة أعلاه إلى الدور المهمّ والحاسم الذي يؤديه مدرس الصف، إذ غالباً ما يقع على عاتقه مهمة تبسيط المنهاج وأحياناً ترجمة مقاطع كبيرة منه في سبيل مساعدة التلميذ على الاستيعاب والتقدم في عملية التعلم، بالإضافة إلى ترجمةٍ شفهيّةٍ في الغالب، أو خطيّةٍ على اللوح، أو على بعض الأوراق المطبوعة؛ بيد أنّ هذه الجهود تبقى أقل بكثير ممّا هو مطلوبٌ وممّا يواجه التلميذ السوريّ من صعوباتٍ تحديداً على صعيد اللغة الأجنبية.

فعندما طرحنا السؤال: **هل تمّ تحديد "فترة انتقالية" لتهيئة التلامذة السوريين لتقبّل المنهاج اللبنانيّ الجديد؟ كان جواب أحد المدرسين:** "لا، بشكلٍ عام، باستثناء سعي بعض المعلمين إلى العمل بموجب هذه الفكرة بطريقةٍ ضمنيّة، كمحاولةٍ منهم لربط التلامذة مع معارف غير مكتسبة، ما خلا ذلك لا يوجد فترةٌ انتقاليّة ضمن الدوام العادي، ولا أعتقد أن التلامذة، حيث أنا، قد خضعوا لهذا الأمر عبر الجمعيات".

واجه المدرسون وضعاً صعباً للغاية، فالتلامذة السوريّون القادمون من بلاد تشتعل فيها الحرب، قسمٌ منهم لم يتسنَّ له دخول المدرسة على الإطلاق، وقسمٌ آخر بقي منقطعاً عن التعليم لفترةٍ تتراوح بين العام الواحد والثلاثة أعوام، يقول أحد المدرّسين الذي تمّ الحصول على شهادته: "قسمٌ من التلامذة لم يدخل إلى المدرسة في حياته. الصغار من بينهم كان تأقلمهم سريعاً قياساً إلى الأولاد في الصفوف المتقدّمة، وعلى الرغم من الجهد الملحوظ الذي بذله الأخيرون إلا أن عائق اللغة كان سبباً أساسياً في رسوب بعضهم، ولاسيّما أن أغلب المواد تدرّس باللغة الفرنسية (رياضيات، علوم، بالإضافة إلى اللغة الفرنسيّة)".

وعلى الرغم ممّا تشير إليه هذه الملاحظة من خطورةٍ على صعيد عملية التعلّم والتعليم، إلا أن مواجهة الأمر بقي من دون خطّةٍ واضحة، كما أنه لم يتسنَّ للباحث الوقوع على أيّ خطةٍ اعتمدتها وزارة التعليم اللبنانيّة لمواجهة عائق اللغة التي تواجه التلامذة السوريين، إذ غالباً ما يتمُّ التعاطي بشكلٍ فرديٍّ مع المسألة، بحسب كلّ تلميذٍ والمشكلات التي يعاني منها، لا يوجد خطّةٌ ممنهجةٌ لأقلمة التلميذ مع المنهاج، إنما يعود ذلك إلى كلّ معلم، فيتراوح التعاطي بين التعاطي مع التلامذة كمجموعةٍ واحدةٍ من جهة، أو من جهةٍ أخرى يتعاطى قسمٌ آخر منهم بدرايةٍ واهتمام لتشجيع التلامذة السوريين على الانخراط، عبر تقديم أنشطةٍ تعلميّةٍ داعمةٍ من خارج المنهج الرسميّ لدعم العمليّة التعليميّة، بحسب ما أشار بعض المدرسين.

على صعيد تجاوب التلامذة السوريّين مع المنهاج اللبنانيّ، وحول كيفية أدائهم بخصوص اللغة الأجنبية، تفاوت هذا التجاوب بين الصفوف الدنيا والعليا، في الصفوف الأولى تجاوب التلامذة بسرعةٍ وبثبات، أما في الصفوف العليا فالتجاوب كان بطيئاً، ولكنْ في الأغلب، ثمّة إصرارٌ على التأقلم على الرغم من "الفشل" أو الرسوب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة المسجلين في الصفوف الدنيا من بين السوريّين هي أعلى من تلك التي في المرحلة المتوسطة أو الثانوية، وهذا عاملٌ إيجابيٌّ للأوائل وسلبيٌّ للأخيرين، بطبيعة الحال، كما يشير أحد المدرسين الذين تمّت مقابلته.

على صعيد تحديد مستوى التلامذة السوريّين وآليات قبولهم في المدارس، فقد تمّ تسجيل الأطفال في الروضة والصفِّ الأول بحسب العمر، بينما في الصفوف التالية فقد جرى "امتحانُ تحديد مستوى" في مادتي اللغة العربيّة والرياضيات. وفي حالات أخرى بحسب السنة الدراسية الأخيرة في سوريا، وقد سجّلوا في سنوات دراسيّةٍ أدنى بسنتين أو ثلاث، ماعدا الروضات، بطبيعة الحال، والتلامذة في الصفوف المتوسطة خضعوا لامتحانٍ لتحديد مستواهم.

بالنسبة للأوراق التي طُلب تقديمها فكانت دفتر العائلة أو جواز السفر/ أو بطاقة الهوية مع ورقة دخولٍ وبطاقة اللقاحات، بينما يتخوّف أحد المدرسين الذين تمَّت مقابلتهم، من أنه في العام المقبل قد يتمُّ التشدّد في موضوع الإقامة عملاً بالقرار الوزاريّ الجديد حول شروط تجديد الإقامات بالنسبة للسوريين في لبنان. وبحسب أحد المدرّسين فإنه: "في السنوات الثلاث الأولى من لجوء السوريّين كان الوضع أسهل، فقد عمّمت الوزارة على المدارس قبول الطلاب السوريّين

على أساس ما يتقدموا به من أوراق، أو على أساس امتحان تحديد المستوى لمن لم يتمكن من إحضار أية أوراق.. بينما في العام الدراسي الحالي (2014– 2015) أصبح الوضع أكثر تعقيداً؛ حيث طُلب تقديم إقامةٍ رسميّةٍ من الأمن العام ومعادلة للصفوف المتوسطة".

أما فيما يخصُّ الأنشطة الترفيهيّة والتعليميّة (رحلات، رياضة، معارض، مهرجانات، موسيقى..) فهي متوفرةٌ بشكلٍ متواضعٍ جداً وتكاد تكون معدومةً في بعض الحالات، وبالنسبة للمدرستين الرسميّتين اللتين جرى التركيز عليهما في هذا البحث، فالأولى تتوافر فيها بعض النشاطات كالاحتفالات بمناسبة الأعياد الدينية (ميلاد) واحتفالات بمناسبة أعياد غير دينية (معلم، أم، استقلال)، وحصص رسم؛ وبالنسبة لحصص الرياضة والموسيقى فقد أُلغيت بسبب إقفال عددٍ من الصفوف لعدم موافقة الوزارة على استمرارها (عدم وجود تلامذة لبنانيين فيها)، وأوقف المتعاقدون عقودهم بسبب قلّة المردود الماديّ. وفي المدرسة الثانية، وبحسب أحد المدرّسين، اقتصرت هذه النشاطات على نشاطات "غير منتظمة" بحسب ما تسمح به الظروف والإمكانيّات المحدودة جداً.

وفي كلتا المدرستين أكّد لنا المدرّسون عدم وجود أيِّ دعمٍ نفسيٍّ أو مرشدٍ اجتماعيٍّ يتولّى شؤون التلامذة ويساهم في فهم مشكلاتهم، بينما أكد لنا أحد المدرسين، على أن هذه المهمة يقوم بها "الجميع" من خلال الاحتضان والمساواة بين الجميع، وهو شيء قد يكون كافياً، على حدّ تعبيره.

من جهة المرافق والبنية التحتية، فقد كانت الملاحظة تشير إلى توفّر مقاعدَ دراسيّةٍ لجميع التلامذة، وتوفّر باحةٍ للعب التلامذة أثناء الفرصة، كما يوجد حماماتٌ ومغاسلُ ومياهٌ للغسيل، ولكن لا يوجد مياهٌ صالحةٌ للشرب؛ لذا يتوجب على التلامذة إحضار زجاجات مياه معهم.

ب. ***التلامذة السوريون في المدارس الخاصّة اللبنانيّة***

بحسب النشرة الإحصائيّة الصادرة عن المركز التربويّ للبحوث والإنماء في لبنان، استقطبت المدارس الخاصّة اللبنانيّة للعام الدراسي 2012– 2013 نحو 11231 تلميذاً سوريّاً، بينما لا توجد أرقامٌ إحصائيّةٌ دقيقة حول تطوّر هذا الرقم وشكل توزّعه على المدارس الخاصّة.

وفي المدرسة التي اتّخذناها كعيّنةٍ للحصول على بعض المعلومات حول العمليّة التعليميّة والأمور الأخرى المرتبطة بها، لاحظنا أنّ المنهاج التعليميّ الذي يدرسه التلامذة هو منهاجٌ لبنانيٌّ باللغة الإنكليزية لأغلب الموادّ واللغة العربية بالنسبة لمادة القراءة. حيث وجدنا أن موادَّ المنهاج متوزّعة كما يظهره الجدول (4).

لغة المنهاج التعليميّ في إحدى المدارس اللبنانيّة الخاصّة جدول (4)

المادة	رياضيات	قواعد	قراءة	إنشاء	قواعد	محادثةاقراءة	قصة	علوم	قراءة
اللغة	إنكليزي	عربي	عربي	عربي	إنكليزي	إنكليزي	إنكليزي	إنكليزي	فرنسي

ومن خلال التحقيق الذي أجريناه حول التحاق التلامذة السوريّين بالمدارس اللبنانيّة الخاصّة، لاحظنا أن المشكلات التي واجهت التلامذة في المدارس الخاصّة متشابهة مع ما يجري في المدارس الرسميّة.

يتمّ قبول تسجيل التلامذة السوريّين في المدارس الخاصّة طالما أن أولياء أمورهم قادرون على دفع أقساط المدرسة، والتي تتراوح بين 2000– 6000 دولار للعام الدراسي الواحد، وفي المدرسة التي أخضعناها للملاحظة، كان قسط التسجيل يعادل 2000 دولار سنوياً، بالإضافة إلى نحو 400 دولار رسوم تسجيل.

تقبل الأوراق الرسميّة التي يحملها معهم التلامذة من سوريا، ويخضعون فيما بعد لما يشبه تحديد المستوى، وفي أغلب الحالات إن لم نقل في جميعها، يتمّ اعتماد إعادة التلميذ سنة دراسية أو أكثر إلى الوراء. وفي المدرسة التي رصدناها، عمدت إدارة المدرسة على تكثيف الدروس وتنويعها لتقوية التلامذة السوريّين في اللغة الإنكليزية، اللغة الأساسية للمنهاج المعتمد.

فعلى صعيد المنهاج التعليميّ، يجد التلميذ السوريّ صعوبةً كبيرة في التكيّف مع منهاج مختلف جذرياً عن المنهاج الذي كان يتلقاه في سوريا، حيث إن مناهج التعليم السوريّة باللغة العربية، بينما اللغات الأجنبية فغالباً لا يتمُّ التعاطي معها بجديّةٍ تذكر، بخلاف المنهج اللبنانيّ الذي يبدأ التعليم ومنذ مراحله الأولى باللغة الأجنبية حصراً وللموادِّ كلّها باستثناء مادة اللغة العربية. وبحسب أحد المدرسين الذين تمّ أخذ شهاداتهم (مدرس لمادة الرياضيات) فيقول: "بالطبع واجه التلامذة السوريون صعوباتٍ كبيرةً في عملية التعلّم بسبب الضعف الشديد باللغة الأجنبيّة، فاضطررنا إلى زيادة ساعات التعليم بعد انتهاء ساعات الدوام، كما أحلنا بعض التلاميذ إلى صفوفٍ أدنى.. والمدهش في الأمر أنه بعد أشهر قليلة أبدى التلاميذ تقدّماً ملموساً على مستوى الاندماج مع المنهج الجديد، وعلى مستوى اللحاق بباقي التلامذة".

وإذا كان الأمر أكثر يسراً على التلامذة دون سنِّ العشر سنوات، كما لاحظنا أيضاً في المدارس الرسميّة، فإن الأمر يصبح أشبه "بالكفاح" بالنسبة للتلاميذ الأكبر سنّاً؛ "نجود" طالبة سورية حاصلة على شهادة التاسع "بروفيه"، وعندما خضعت لاختبار التسجيل في المدرسة كانت شبه أمية على صعيد اللغة، وبحسب مدير المدرسة فإنه "اضطرَّ إلى وضع نجود في صفٍّ أدنى، وكثّف لها ولبعض زملائها السوريّين منهاج التعليم وأضاف ساعاتٍ إضافيّةً لتعلّم اللغة"، ويتابع المدير القول: "انظر إلى نجود وباقي زملائها كيف أمسوا اليوم! إنهم لا يتحدثون داخل المدرسة إلا باللغة الأجنبية".

وفعلاً كانت المدرسة قد طوّرت مجموعةً من الإستراتيجيات، فقامت الإدارة بإرجاع الطلبة سنة دراسية أو أكثر للوراء، مزامنةً مع تكثيفٍ للمنهاج التعليميّ وتحديداً للُّغة الأجنبية، في محاولةٍ لسدِّ الثغرة بين مستويي التعليم السوريّ واللبنانيّ، يقول مدير المدرسة الذي تمّ لقاؤه: "وجدنا صعوبةً كبيرةً في دمج التلاميذ السوريّين في المنهاج اللبنانيّ؛ وذلك لأن التلميذ السوري يفتقد إلى اللغة الإنجليزية"، ولفت المدير الانتباه إلى ملاحظةٍ في غاية الأهميّة، حيث أشار إلى ضعف التلاميذ السوريّين حتى باللغة العربية، وذلك ربما بسبب أحداث الحرب في سوريا وانقطاع التلاميذ عن الدراسة لفتراتٍ طويلة، على حدّ تعبيره.

من جهة أهالي الطلاب، فقد عمد بعضهم إلى الاعتماد على الدروس الخصوصيّة بعد ساعات الدوام الرسميّ، وإلى بذل جهودٍ كبيرةٍ من قبل الأهالي من أجل تقليص الفارق الهائل بين

مستويي التعليم في سوريا وفي لبنان. وفي كلّ الحالات فرض الواقع الراهن لعملية التعليم تحدياً قاسياً لكلا الطرفين، كوادر التعليم من جهة، والطلاب السوريين من جهة أخرى.

وبحسب شهادة إحدى أولياء الأمور، وهي والدة تلميذين في المدرسة، تقول: "المدرسة الخاصة، حدّدت مستوى الطلاب وفرزتهم بدرجاتٍ توافق قدراتهم المعرفيّة؛ حيث المنهاج يطابق العمر التعليمي للطالب، وأهمُّ الصعوبات التي واجهت أولادنا أن اللغة السائدة هي الأجنبية لأغلب الكتب التعليميّة".

في هذا السياق تشير السيدة، إلى ملاحظةٍ مهمّةٍ على صعيد التعليم في المدارس الخاصة؛ حيث كلُّ مدرسةٍ تسعى إلى تعليم التلاميذ مادّة دينيّةً تتوافق مع توجهاتها، تقول: "يوجد أيضاً مشكلةٌ في المدرسة الخاصّة هي فرض التعليم الديني، حيث كلُّ مدرسة تفرض الطائفة التي تتبعها؛ ففي الضاحية فُرض على أولادي تعلّم الطقوس الشيعيّة ودراسة الكتب الشيعيّة.. فكلّ مدرسةٍ تفرض كتاب الطائفة التي تتبعها".

يحضر التلامذة بمختلف فئاتهم دروساً دينيّةً بشكلٍ شبه يوميٍّ، ويتعلمون الأناشيد الدينية ويشاركون في المناسبات والأعياد الدينيّة، ويوزّع لكلّ طالبٍ، بحسب المرحلة الدراسيّة، كتابٌ دينيٌّ مبسط (الإنجيل في المدرسة التي تمّ اتخذناها عيّنة) والذي يُرفق فيه صورٌ توضيحيّة؛ وبالنسبة للتلامذة، فأغلب الذين توجهنا إليهم بالسؤال حول شعورهم حيال هذا الأمر، أبدوا لا مبالاتهم تجاه المسألة، وفي حالات أخرى أبدى التلامذة وتحديداً في المرحلتين الأولى والثانية متعتهم بتصفّح الكتاب المقدس المليء بالصور والحكايات الممتعة.

وحول هذه النقطة، توجهنا بالسؤال إلى مدير المدرسة وكان جوابه: "نحن لا نفرض التعليم الدينيّ على التلاميذ، كلّ ما نفعله هو تعليمهم أسس الأخلاق والمعايير الإنسانية في التعامل فيما بينهم، ومن الطبيعيّ أن نستمدَّ هذه المعايير من الدين المسيحيّ". ويؤكد في معرض حديثنا حول التمييز بين الطلاب على أسسٍ دينيّة أو غير ذلك، على أنه ومنذ البداية تصدّى بحزمٍ وعاقب على كلّ همسة تخرج من فم تلميذٍ يحاول التمييز بين السوريّين واللبنانيّين، وانتفت هذه الروح من المدرسة حتى إن الأساتذة، حسب تعبيره، كانوا واعين لهذا الأمر ولم يظهر منهم أي تعصّبٍ أو سلوكٍ طائفيٍّ أو عنصريّ.

على صعيد التكيّف والاندماج الاجتماعيّ، تقول والدة إحدى التلميذات ردّاً على سؤالنا حول علاقة التلاميذ السوريّين مع أقرانهم اللبنانيّين: "الوضع السياسيّ ينعكس في نسبة الاندماج والتكيّف؛ فالأحداث في سورية كلما ارتفعت وتيرتها زاد الحقد على السوريين من بعض الطوائف، طبعاً ليست جميعها، حيث إن بعضهم اعتبرهم وباءً على الدولة اللبنانيّة، فكيف يتقبلون هذا الوباء ويسمحون له بالاندماج بينهم؟"

يرفض أحد المدرسين اللبنانيّين هذه التلميحات، ويؤكد على أنه ومن خلال مشاهداته، لم يلمس أيَّ سلوكٍ عدوانيٍّ بين التلاميذ، وأنهم مندمجون مع بعضهم، بدليل أنهم يلعبون معاً ولا يتكتلون في مجموعاتٍ، كأن يكون هناك مجموعاتٌ سوريّة وأخرى لبنانيّة. وفعلاً وقعنا على مجموعةٍ من الملاحظات كان أهمُّها أن جميع التلامذة يلعبون معاً في باحة المدرسة، ومن خلال المراقبة لاحظنا أن لا تكتلات داخل المدرسة، حتى إنه ومن خلال الحديث مع العديد من التلاميذ، لاحظنا أن الكثيرين منهم يزورون بعضهم خارج أوقات الدوام الرسميّ في المدرسة.

لا تبدو إحدى أولياء الأمور، وهي سيّدةٌ سوريّةٌ وأمٌّ لتلميذين، أنها متفائلةٌ جداً على هذا الصعيد فتقول: "سلوك أولادنا هو أقرب إلى التجاهل، أي تجاهل السلوكيّات والإيحاءات التي تتضمن النظر بفوقيّة إلى السوريين، إذا كان هناك تكيّفٌ فهو نسبيٌّ جداً وقليل".

يقول أحد التلامذة: "أحياناً يتّهمني التلامذة اللبنانيّون أنني أسخر منهم ومن بلدهم، وأنا في حقيقة الأمر أسخر من كلّ شيء..". تجري مشاحناتٌ بين التلامذة من الفئات كلّها وتحديداً في المرحلتين الأولى والثانية، وتجري منافسةٌ بين التلامذة، ولكن لا يخرج ذلك عن المعتاد، رغم أن بعض التلامذة الذين تم أخذ شهاداتهم، اشتكوا من بعض الممارسات التمييزيّة بينهم وبين أقرانهم اللبنانيّين، على مستوى المشاركة والتفاعل في حصة الدرس على سبيل المثال. (بحسب شهادة إحدى التلميذات، فإن إحدى المدرسات تدع التلامذة اللبنانيّين يشاركون في الدرس بشكلٍ أكبرَ من مشاركة التلامذة السوريّين).

وكما لا حظنا غياب الإرشاد النفسيّ والتأهيل في المدارس الرسميّة. في المدرسة التي جرى فيها البحث أيضاً كان هناك غيابٌ لأيّ شكلٍ من أشكال الإرشاد النفسيّ، كما لا يوجد في المدرسة مختصٌّ مهمّته متابعة شؤون التلامذة ومحاولة حلّ مشكلاتهم، إذ يؤدّي هذا الدور في أغلب

الأحيان مدير المدرسة، والذي يكتفي بفرض عقوباتٍ مختلفةٍ على التلامذة في سبيل ضبطهم ومنع أيّ صدامٍ فيما بينهم؛ بينما تتراوح هذه العقوبات بين الحرمان من اللعب في الفرصة التي بين الدروس وتصل حتى الضرب بالعصا على يدي التلميذ.

يوجد في المدرسة العديد من النشاطات، كالموسيقى مثلاً والرياضة والرسم، وبعض الرحلات التي تقوم بها المدرسة على حساب التلامذة الذين يدفعون تكاليفها بالكامل، بالإضافة إلى مشاركة التلاميذ بالاحتفالات الدينيّة المختلفة ومن بينها التمثيل المسرحيُّ والغناء وغيرها.

ومن اللافت للانتباه في هذا السياق، أن المدرسين كلَّهم في المدارس الرسميّة وفي المدارس الخاصّة، وفق العينات المعتمدة في البحث، أشاروا إلى تجاوب التلامذة السوريّين وتقدّمهم على صعيد العمليّة التعليميّة كما على صعيد الاندماج بين التلامذة اللبنانيّين، وهي ملاحظةٌ سنجدها أكثر وضوحاً في المرحلتين الأولى والثانية، على وجه التحديد.

تجدر الإشارة هنا إلى أننا، ومن خلال الملاحظة والتدقيق، كنا قد توصّلنا إلى نتائجَ مخالفةٍ للنتائج التي توصل إليها التقرير الذي أعدّه المركز اللبنانيّ للدراسات والذي سبق الإشارة إليه[18]، حيث يأتي في التقرير: "يدرس الطلاب السوريّون في فصولٍ منفصلةٍ ولا يُتاح لهم إلا القليل من التفاعل مع الأطفال اللبنانيّين أو لا يتاح لهم بالمرّة"، بينما لم نعثر من خلال بحثنا على فصلٍ للتلامذة لا في المدارس اللبنانيّة الرسميّة ولا حتى في المدارس الخاصّة التي جرى فيها البحث، بل إن أحد المدرّسين في المدارس الرسميّة الذين تمّ لقاؤهم أنكر ذلك بشدة، وأبدى استغرابه من هذا الأمر الذي لم يشاهده لا في المدرسة التي يدرّس بها، ولا حتى في المدارس التي يبقى على اتصال معها.

ت. *منظمات غير حكوميّة سوريّة – مرحلة ما قبل التعليم*

بُذلت جهودٌ مكثّفةٌ من قبل جهاتٍ مختلفةٍ في سبيل محاولة تأمين تعليمٍ ولو بحدوده الدنيا للتلامذة السوريّين في لبنان، ونشأت إلى جانب المدارس اللبنانيّة مدارسُ سوريّةٌ خاصّة، سعت إلى توفير حدٍّ أوليّ من التعليم لهؤلاء التلامذة.

18- راجع التقرير الغني والمهم: "توسيع فرص اللاجئين السوريين للحصول على التعليم"، تأليف مها شعيب، نسرين مكوك، وسهى تتنجي، مركز الدراسات اللبنانية، سبتمبر 2014، باللغة العربية.

وفي سياق بحثنا، كنا قد لاحظنا حجم المعيقات التي تقف حائلاً بين التلامذة السوريّين وبين قدرتهم على النفاذ إلى التعليم، والتي ليس أولها صعوبة المنهاج اللبنانيّ المختلف جذرياً عن المنهاج السوريّ، ولا آخرها تلكّؤ المدارس الرسميّة اللبنانيّة في استيعاب مزيدٍ من التلامذة السوريّين.

في هذا السياق نشأت بعض المدارس غير الحكوميّة السوريّة في سبيل المساهمة في تذليل بعض هذه العقبات، وبحسب مديرة المدرسة التي تمّ لقاؤها، فإن فكرة المدرسة نشأت قبل نحو العام والنصف (عند بداية عام 2014)، وكانت المسألة في مجملها تطوّعيّة من قِبل بعض الناشطات والناشطين السوريّين والفلسطينيّين السوريّين.

هدفت المدرسة قبل كلّ شيء إلى التخفيف قدر الإمكان من حالة تسرّب التلامذة السوريّين، والحدّ من تواجدهم في الشارع على حدّ تعبير مديرة المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، هدفت المدرسة إلى تقديم التعليم للأولاد الذين لم يتمكن أولياء أمورهم من إدخالهم إلى أيٍّ من المدارس المنتشرة في لبنان؛ بهذا المعنى، تكاد تكون المدرسة التي تمّ معاينتها مدرسةً مختصّةً بالحالات الخاصّة كالتسرب من التعليم، والانقطاع عن التعليم لعدة سنوات بالنسبة لبعض الأولاد، وضعف اللغة الأجنبية بالنسبة لغالبيّتهم، عداك عن أن المدرسة توفّر التعليم للأولاد السوريّين بشكل مجانيٍّ بالكامل، وتشكّل حلّاً أوّليّاً للتلامذة السوريّين الذين لم يتمَّ استقبالهم من قبل المدارس اللبنانيّة المختلفة.

تقع المدرسة التي تمّ معاينتها في حيٍّ شعبيٍّ في محيط بيروت، يكتظُّ بالأسر السورية اللاجئة إلى لبنان، وخلال أقل من عام على افتتاح المدرسة تمّ استيعاب نحو 320 تلميذاً وتلميذة من أعمارٍ مختلفة. وتدرّس المدرسة التلامذة من الصف الأول وحتى الصف السادس، معتمدةً على

المنهاج اللبنانيّ الرسميّ الذي يُدرّس باللغة الإنكليزية لمعظم الموادّ (علوم، رياضيات، محادثة..) واللغة العربية لمادة القراءة والقواعد.

بدأت المدرسة بتدريس خمس موادَّ فقط باللغة الإنكليزية، وكانت الأشهر الأولى من العمل أشبه بمحو أميّةٍ للتلاميذ، ولم يكن محو الأميّة وقفاً على اللغة الأجنبية فقط، بل أيضاً محو أميّة باللغة العربية، هذا أن العديد من التلامذة إما لم يتح لهم فرصة الالتحاق بالعمليّة التعليميّة في سوريا بسبب ظروف الحرب، أو بسبب الانقطاع عن التعليم للأسباب ذاتها.

يتمُّ قبول جميع التلامذة السوريّين في المدرسة، ويمرُّ التلامذة بما يشبه تحديد المستوى، تقول مديرة المدرسة: "بدايةً فرزنا التلاميذ حسب العمر، وفيما بعد راقب المدرسون تفاعل الأولاد ودرجة استيعابهم، وبعدها تمّ تحديد المرحلة الدراسيّة المناسبة لكلّ تلميذ". قامت إدارة المدرسة بإجراء عددٍ من الاختبارات البسيطة على مستوى اللغة (العربية والإنكليزية)، وتمّ من خلال النتائج المترتبة على هذه الاختبارات تحديد المستوى التعليميّ للتلاميذ.

تستمرُّ المدرسة بتدريس التلاميذ حتى الصف السادس، وبعدها تفضّل إدارة المدرسة انتقال التلاميذ لمتابعة التعليم في المدارس اللبنانيّة الرسميّة؛ حيث تمَّ العمل على الاتفاق مع الحكومة اللبنانيّة على تيسير التحاق هؤلاء التلاميذ بمدارسها، وهو شيءٌ مفيدٌ للتلامذة السوريين حيث القوانين اللبنانيّة تسمح للتلميذ السوريّ بالتقدّم لشهادة التاسع "البروفيه" في حال أمضى عامين سابقين في المدارس اللبنانيّة الرسميّة.

على هذا الصعيد لاحظت إدارة المدرسة تقدّماً ملموساً أبداه التلامذة على مستوى التكيّف مع المنهاج اللبنانيّ الجديد، وحسب مديرة المدرسة، فإن عدداً لابأس به من التلاميذ سيكونون جاهزين للانتقال إلى المدرسة اللبنانيّة الرسميّة للالتحاق بالصفوف العليا، كما عبّرت المديرة التي تمّ أخذ شهادتها، عن ثقتها في أن التلاميذ سيتمكنون من النجاح بامتحان تحديد المستوى من قبل المدارس اللبنانيّة الرسميّة.

كما ذكرنا أعلاه، فالمدرسة تستقبل نحو 320 تلميذاً سورياً، بينما يوجد أكثر بقليل من 20 تلميذاً تسرّبوا من العمليّة التعليميّة، وحول أسباب تسرّب هؤلاء التلامذة لا حظنا أن أغلب الأسباب

تعود إلى البيئات الفقيرة التي ينتمون إليها، وهو شيءٌ يفرض على بعض التلاميذ العمل من أجل المساهمة في إعالة أسرهم.

عملياً، الالتحاق بالمدرسة الجاري فحصها، مجانيٌّ بالكامل، إذ لا يوجد أي رسومٍ للتسجيل، بينما تتكفل المدرسة بتأمين القرطاسية بالكامل (دفاتر وأقلام وحقيبة المدرسة..)، كما يتمّ تأمين الكتب وباقي المستلزمات.

على صعيد كوادر التدريس، تمّ بذل جهودٍ كبيرةٍ من قبل المدرسين؛ بدايةً تمّ التركيز على تحقيق مصالحة بين التلميذ السوري وبين اللغة الإنكليزية الغريبة عنه تماماً، وتجنّب المدرسون التركيز على الدرجات التي يمكن أن يحصّلها التلامذة في المذاكرات والامتحانات مقابل التركيز على فهم التلميذ للمنهاج والتقدّم على صعيد تملّك اللغة الأجنبيّة.

وبحسب إحدى المدرّسات اللواتي تمّ مقابلتهن، فإن التلامذة في بداية الأمر لم يحبّوا اللغة الأجنبية، وكانوا يشعرون بحاجزٍ حيالها، فسعى المدرّسون إلى تبسيط المنهاج والعمل بروية؛ حيث يتمّ إيلاء الأهمية لعملية الفهم وتملّكِ التلاميذ للمهارات كإتقان الأحرف وحسن الكتابة، والخط الجيد وقدرة التلميذ على التعبير عن نفسه.

ومن الجدير بالذكر، أن ضعف التلامذة لوحظ بكلا اللغتين العربية والإنكليزية، وهي ملاحظةٌ لمسناها في باقي العيّنات التي تمّ ذكرها في سياق البحث، وتقف خلفه مجموعةٌ من الأسباب مثل الفترات الطويلة من الانقطاع عن التعلّم، والتي تصل حتى ثلاث سنوات كما لاحظنا، وهو شيءٌ أضاف صعوباتٍ جديدةً وقعت على كاهل المدرسين الذين أُجبروا على اعتماد أساليبَ تعليميّةٍ مختلفة في سبيل التصدّي لهذه العقبات.

اعتمد المدرّسون في المدرسة الجاري بحثها أسلوب التعليم التفاعليّ؛ حيث يتمّ استخدام الصور ونماذج من الألعاب وغيرها من الأساليب التي تساهم في تسهيل العمليّة التعليميّة بالنسبة لتلاميذ في غالبيّتهم كانوا منقطعين فترات طويلة عن المدرسة. وكانت النتائج الأوليّة ديناميكية عالية شوهدت لدى التلاميذ، فمن خلال ملاحظاتنا أثناء حضورنا لإحدى الحصص لاحظنا المشاركة الكبيرة للتلاميذ في الدرس، وقدرتهم على الإجابة عن مجمل الأسئلة التي كانت تطرحها عليهم المُدرّسة، والتي كانت في غالبيتها باللغة الإنكليزية.

تقول المُدرّسة التي تمّ أخذ شهادتها: "لاحظنا شغفاً كبيراً لدى التلاميذ واندفاعاً من قبلهم من أجل التعلّم والتقدم خطوات على هذا الصعيد، حتى إنه عندما نكون مضطرين لأخذ عطلةٍ فإن أغلب التلاميذ يحتجون ويرفضون العطلة"، وقد يكون ذلك بسبب الرغبة في التعلّم من جهة، وقد يكون المناخ الإيجابيّ الذي توفّره المدرسة للتلاميذ سبباً آخر يدفعهم إلى تفضيل المدرسة على أي مكان آخر. فداخل المدرسة لا يكتفي المدرسون بإعطاء المنهاج المقرر فقط، بل يعمدون إلى الإصغاء إلى التلاميذ والاستماع إلى مشكلاتهم وقصصهم، ممّا جعل من المدرسة أشبه بأسرة كبيرة تُشعر التلاميذ بالانتماء والأمان.

ومن الملاحظات التي وقعنا عليها أثناء وجودنا في المدرسة، أن أغلب التلامذة يرتدون ألبسةً جيدةً ونظيفة ومرتبة، وأن أغلب التلامذة الذكور حليقو الشعر بشكلٍ أنيق، ومثلهم الفتيات اللواتي يأتين المدرسة وشعرهن مضفورٌ ومجدّل. وبحسب المدرّسة التي تمّ لقاؤها، فإن هذا كان نتيجة الجهود الكبيرة المبذولة من قبل فريق الإرشاد النفسيّ في المدرسة، والذي يتابع نظافة التلامذة الشخصيّة وحسن هندامهم.

بخلاف المدارس اللبنانيّة الرسميّة والخاصّة، يوجد في المدرسة التي يجري بحثها فريقٌ مختصٌّ بالتأهيل النفسيّ، ويقع على عاتق هذا الفريق العديد من المهمّات الخاصّة بتصويب سلوكيّات التلامذة وأفكارهم ونفسيّاتهم.

بسبب الكثافة العددية للتلامذة وضيق المكان، انتشر في فتراتٍ مختلفةٍ عددٌ من الأمراض في المدرسة كالجدري والنكاف والقمل، فسعت إدارة المدرسة إلى تعيين طبيبٍ يقوم بفحص التلاميذ بشكلٍ شبه دوري، وعزل التلاميذ المصابين؛ وأثناء زيارتنا إلى المدرسة، صادف وجود اجتماع لأهالي بعض التلاميذ، حيث تمّ إلقاء محاضرةٍ بسيطةٍ حول الأمراض الشائعة وكيفية معرفتها ومحاولة تجنّبها، كما تمّ الحديث عن ضرورة إيلاء النظافة الشخصيّة أهميةً كبيرةً من قبل الأهالي، كما تمّ توزيع بعض الموادِّ الطبية وموادّ النظافة للأهالي، وهو دورٌ يقوم به فريق الإرشاد النفسيّ في المدرسة.

تقول إحدى المرشدات التي تمّ أخذ شهادتها: في بداية الأمر لم يكن الحال كذلك، فكان بعض الأولاد يأتون إلى المدرسة بأحذيةٍ غير مناسبة، ولم يكن الاعتناء بالنظافة الشخصيّة بالشكل

الذي شهدناه، فلقد بُذلت جهودٌ كبيرةٌ في سبيل تصحيح سلوكيات التلامذة وتعليمهم حسن السلوك.

يواجه فريق الإرشاد مشكلاتٍ من نوعٍ آخر؛ فقسمٌ كبير من التلامذة تعرّض لصدماتٍ كبيرةٍ في سوريا على إثر ظروف الحرب التي شهدها. بعضُ التلاميذ فقدَ أفراداً من أسرته، وبعضهم الآخر شهد أشكالاً من العنف كقصف الطيران وموت المدنيّين..، وكلّ هذا ولّد سلوكاً عدائيّاً لدى بعض التلامذة، وشعوراً بالانعزال والانكفاء بالنسبة لبعضهم الآخر، وكان "العنف" هو أكبر المشكلات التي واجهت فريق الإرشاد النفسيّ.

"أحمد"، طفلٌ سوريٌّ فقد بعضاً من أفراد أسرته في سوريا، وعندما التحق بالمدرسة في لبنان، كان شديد العدائيّة والانعزال، وكان في كلّ مرة يذكر فيها جده الذي توفي في سوريا، يصاب بحزن كبيرٍ وتنتابه موجةٌ من البكاء الهستيري وفقدان السيطرة، تقول المرشدة النفسيّة في المدرسة: إنها بذلت جهوداً كبيرةً عبر الأشهر السابقة، وإنها أولت أحمدَ اهتماماً خاصّاً وكانت النتائج إيجابيّةً، بحيث أصبح الطفل أقلَّ عدائيّةً وأبدى ميولاً لبناء صداقاتٍ مع أقرانه، وأصبح أكثر التزاماً بالدراسة والتعلّم.

من المشكلات التي لوحظت لدى بعض التلامذة كان التلعثم في الكلام وصعوبات النطق، وتمّ التعاون مع منظماتٍ مختصّةٍ بالإرشاد النفسيّ (كأطباء بلا حدود) من أجل التعامل مع هذه الحالات الخاصّة، وبذلت الجهود في سبيل تعديل السلوك في سبيل مواجهة الصعوبات التعلميّة. إلا أن هذه الجهود تبقى متواضعةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأعداد الكبيرة للتلاميذ وضعف التمويل.

يوجد في الصف الواحد نحو 35– 40 تلميذاً، مختلطين إناثاً وذكوراً، يجلسون في مقاعد دراسيّة تتسع لثلاثة تلاميذ، ويوجد في الصف سبورةٌ (قياس كبير) يكتب عليها بالأقلام الفولمستر، كما يوجد قنينة مياه للشرب في كلّ صف وطاولة صغيرة يستخدمها المدرس.

تفتقر المدرسة للعديد من الأنشطة كالرسم والموسيقى والمسرح والرياضة، بينما يوجد يومٌ في الشهر تأخذ المدرسة فيه التلاميذ رحلةً إلى إحدى الحدائق العامة. وبحسب مديرة المدرسة، فإنه

يجري تجهيز صالةٍ كبيرةٍ تابعة للمدرسة من أجل ممارسة التلاميذ لنشاطاتٍ مختلفةٍ كالموسيقى والتمثيل والأشغال اليدوية وغيرها.

تستقبل المدرسة أعداداً كبيرةً من التلاميذ في حيّزٍ صغيرٍ جداً قياساً بهذه الأعداد، إذ تفتقر المدرسة إلى المساحات الواسعة؛ حيث تبدو الصفوف متلاصقةً مع بعضها، ويفصل بينها ممرّاتٌ ضيّقة، كما تفتقد المدرسة للتهوية –بسبب ضيق المكان– والإنارة الجيدة، بينما لم نلاحظ وجود أيِّ مساحةٍ مخصّصةٍ للّعب أو قضاء فترة الاستراحة. بينما ضيق المكان الجاري وصفه قد أجبر إدارة المدرسة على رفض التحاق نحو 400 تلميذ وضعوا على جداول الانتظار ريثما تتمكن الإدارة من تأمين ميزانية تسمح باستقبالهم. بينما من الواضح أن لا خيار أمام أولياء الأمور سوى الانتظار.

أغلب الأسر التي ينتمي إليها التلامذة في المدرسة التي تمّ رصدها، هم من البيئات الفقيرة والشديدة الفقر، وفي غالبيتهم أتوا من العشوائيّات المحيطة بالمدن السوريّة الكبرى كمحيط العاصمة دمشق وغيرها. وبحسب الملاحظة، فإن أغلب أولياء الأمور يفتقدون إلى التحصيل العلمي حتى بحدوده الدنيا، ومن خلال اللقاءات مع بعض أولياء الأمور، لوحظ أن غالبيتهم غير قادرين على تقديم العون التعليميّ لأطفالهم، لعدم معرفتهم باللغة الإنكليزية وحتى العربية.

وبحسب إحدى الأمهات، وهي أمٌّ لتلميذين في المدرسة، فإن ابنتها الكبرى تبدي تقدّماً ملموساً واهتماماً على صعيد التعلم، بينما ابنها الذكر يبدو أقلَّ اهتماماً وتركيزاً، وقد أكدت لنا أنها لا تستطيع تقديم أي مساعدةٍ لأطفالها في فروضهم المدرسيّة، بينما تعتقد أن المدرسة وكادر التدريس يقوم بهذه المهمّة بالكامل، وأن أولادها لا يحتاجون إلى أي مساعدة.

بحسب العديد من الشهادات من بعض المدرّسين، فإنه يتمّ بذل جهودٍ مضاعفةٍ في سبيل تقديم الدعم للتلامذة، آخذين بعين الاعتبار كلّ ما تقدم أعلاه، لذا تفتح المدرسة أبوابها حتى في يوم السبت (وهو يوم عطلة) وأحياناً يوم الأحد أيضاً، والملاحظة كانت أن العديد من التلامذة يأتون المدرسة بإرادتهم.

ث. ***التلامذة اللاجئون الفلسطينيّون القادمون من سوريا إلى لبنان- مدارس الأونروا***

حتى عام 2013 وبحسب إحصائيّاتٍ تابعةٍ لمنظمة الأونروا، دخل إلى لبنان نحو 83 ألف لاجئٍ فلسطينيٍّ قدِموا من أماكنَ مختلفة من سوريا؛ وتراجع هذا الرقم في عام 2014 حيث أجبرت الأوضاع القانونية المجحفة في لبنان نحو 15580 لاجئاً فلسطينيّاً إلى العودة إلى سوريا، ليكون تعداد من تبقى من اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان نحو 46 ألف لاجئ[19].

بدأت رحلة اللجوء الجديدة للفلسطينيين في سوريا بعد الأحداث التي تعرّض لها مخيم اليرموك جنوب العاصمة دمشق أواخر عام 2012، حين ألقت طائرةٌ حربيّةٌ تابعة لنظام الأسد صواريخَ فراغيّةً أودت بحياة العشرات من المدنيّين في المخيّم، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الأسر الفلسطينيّة بالانتقال بدايةً إلى الأماكن الآمنة داخل سوريا، وفيما بعد، ومع اشتداد المعارك بين قوات النظام السوريّ وقوات المعارضة، إلى خارج سوريا، إلى لبنان بدايةً ومن ثَمّ الأردن وتركيا وغيرها من المناطق حيث أتيح لهم ذلك.

وبحسب بعض المصادر شكّل اللاجئون الفلسطينيّون القادمون من مخيم اليرموك جنوب دمشق إلى لبنان نحو 60% من تعداد اللاجئين الفلسطينيّين القادمين من سوريا إلى لبنان، بينما باقي اللاجئين الفلسطينيّين قدِموا من مخيّم خان الشيح وسبينة والست زينب والحسينيّة ومخيم خان دنون وغيرها من المناطق، وتوزّع اللاجئون الفلسطينيّون في مناطقَ لبنانيّةٍ مختلفةٍ حيث تركّزَ العدد الأكبر منهم في منطقة صيدا وعين الحلوة والمية ومية في صيدا، وبرج الشمالي والرشيدية في صور، فضلاً عن مخيمات نهر البارد والبداوي في مدينة طرابلس شمال لبنان، فيما توزّعت أعدادٌ قليلةٌ على مخيمات بيروت وبشكل خاص شاتيلا وبرج البراجنة[20].

وبحسب التقرير الصادر عن مجموعة العمل من أجل فلسطينيّي سوريا السابق ذكره، فقد توزّع الفلسطينيّون السوريّون في لبنان وكما هو موضح في الجدول (5) على المناطق التالية: صيدا 33.4%، والبقاع 32.6%، وبيروت 15.7%، وصور 13.4%، وطرابلس 4.9%.

19- المعلومات في هذه الفقرة والفقرات التي تليها مأخوذة من عدة مصادر ومنها: تقرير حالة أوضاع فلسطينيي سورية الصادر عن مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، سنة 2014؛ والتقرير الصادر أيضاً عن المجموعة في تاريخ 8-8-2014، بعنوان: فلسطينيو سوريا في لبنان.. مستقبل مجهول.

20- المعلومات في هذه الفقرة مأخوذة من تحقيق للباحث الفلسطيني نبيل السهلي بعنوان: "تفاقم معاناة المهجرين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان"، تاريخ النشر: 6-4-2015.

توزّع اللاجئين الفلسطينيين السوريين في مناطق لبنان جدول رقم (5) %					
المنطقة	صيدا	البقاع	بيروت	صور	طرابلس
النسبة	33.40	32.59	15.71	13.42	4.88

تشكّل الفئة العمرية الشابة النسبة الأكبر من تعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والتي وصلت إلى نحو 40% من السكان، بينما تشكل الفئة العمرية بين (6–17) عاماً نحو 26%، وهي الفئة التي تعكس من هم بعمر التعليم، والذين يقدَّر عددهم وفق هذه المعطيات بنحو 10–15 ألف تلميذ.

تكفّلت الأونروا بأغلب التلامذة الفلسطينيّين السوريّين الذين التحقوا في غالبيتهم بمدارس الأونروا المنتشرة في مناطقَ مختلفةٍ من لبنان، منها ما هو داخل المخيّمات الفلسطينيّة كعين الحلوة وشاتيلا وغيرها، ومنها ما هو قريبٌ من تجمّعات الفلسطينيّين كمنطقة صيدا على سبيل المثال.

وفي المدرسة التابعة للأونروا، والتي اتخذناها كعيّنةٍ بحثيّة، يوجد 275 تلميذاً فلسطينيّاً سوريّاً، في العام الدراسي 2014– 2015، نصفهم على وجه التقريب من الإناث، بينما كان تعداد التلامذة الفلسطينيّين السوريّين للعام الدراسي السابق نحو 400 تلميذ، وتعود أسباب انخفاض عدد التلامذة إلى عواملَ مختلفةٍ: أهمّها وبحسب الشهادات يعود إلى القوانين اللبنانيّة التي ضيّقت على الفلسطينيّين السوريّين في لبنان، والذين عجز أغلبهم عن الحصول على إقاماتٍ قانونيّةٍ للسكن في لبنان، وهو ما دفع بعشرات الأسر الفلسطينيّة إلى العودة إلى سوريا وذلك رغم غياب الأمان فيها. ومن العوامل الأخرى التي تقف خلف انخفاض عدد التلامذة الفلسطينيّين السوريّين الملتحقين بالمدارس، التسرّب من التعليم والذي، أيضاً، تقف خلفه عوامل مختلفة، منها سوء الأوضاع الاقتصاديّة للأسر الفلسطينيّة ولاسيّما تلك التي تحوي عدداً كبيراً من الأطفال.

بحسب إحدى الشهادات التي حصلنا عليها من أحد أولياء الأمور، فإن جميع مدارس الأونروا لا تتكفل بتأمين تكاليف نقل التلامذة إلى مدارسهم، وبالنسبة للأسر التي فيها أكثر من تلميذٍ والتي تصل أحياناً حتى أربعة تلاميذ، فإنهم غير قادرين على دفع تكاليف النقل والتي تصل إلى نحو

20 دولاراً للتلميذ الواحد كحدٍّ أدنى، أي نحو 80– 100 دولار للأسرة المتوسطة، وهو رقمٌ فلكيٌّ بالنسبة لأسرٍ معدمة وتعيش على رواتب الإغاثة[21].

ومن العوامل الأخرى التي تقف خلف تسرّب التلامذة الفلسطينيّين من المدارس، سوءُ الظروف الاقتصاديّة التي تجبر العديد منهم، وتحديداً من هم في سنِّ العشر سنوات وما فوق، على العمل لإعانة أسرهم المعدمة.

يقسم التلامذة في المدارس إلى دوامين، صباحيٍّ للتلامذة الفلسطينيّين اللبنانيّين، ومسائيٍّ من الساعة 12 ظهراً وحتى الرابعة بعد الظهر، يداوم فيه التلامذة الفلسطينيّون السوريّون؛ فبخلاف الأعوام السابقة تمّ تقرير فصل التلامذة عن بعضهم إلى دوامين صباحيّ وآخر مسائيّ، وهي مسألةٌ خضعت للكثير من النقاش والسجال بالنسبة للمسؤولين عن العملية التعليميّة، أو بالنسبة لأولياء الأمور وحتى للتلامذة أنفسهم.

كانت الحجة الأساسية التي تقف خلف فصل التلامذة الفلسطينيّين اللبنانيّين عن أقرانهم السوريّين هي اختلاف مستوى التعليم لدى كلا الطرفين؛ حيث إن المنهاج المعتمد باللغة الإنكليزية وهو منهاجٌ غريبٌ عن التلامذة الفلسطينيّين السوريّين، وقد عكس هذا تدنياً في مستوى هؤلاء التلامذة عن أقرانهم اللبنانيّين الذين اعتادوا الدراسة في المنهاج اللبنانيّ الرسميّ؛ وبحسب بعض الأساتذة الذين تمّ لقاؤهم، فإن هذه الطريقة أفضل لكلا الطرفين؛ حيث تسمح ببذل المزيد من الجهد من قبل المدرسين من خلال تبسيط المنهاج وترجمة أجزاءٍ منه بالنسبة للتلامذة السوريّين، والسير ببطءٍ أكبرَ في العمليّة التعليميّة خلافاً لأسلوب التعليم الذي يخضع له التلامذة اللبنانيّون، وهو شيءٌ يجنّب التلامذة من كلا الطرفين الوقوع بالظلم بسبب اختلاف المستويات. بينما المفارقة التي لوحظت هنا، كانت ردة فعل أولياء الأمور بالنسبة للتلامذة اللبنانيين الذين عبّروا عن مخاوفهم من أن تدنّي مستوى التلامذة السوريّين قد يؤثر سلباً على أبنائهم.

بالإضافة إلى السبب الذي سقناه آنفاً حول فصل التلامذة عن بعضهم، لوحظ سببٌ آخرُ يقف خلف هذا القرار، وهو شدة المشاحنات التي لوحظت بين التلامذة، وهي مشاحناتٌ وصلت في بعض الأحيان إلى العراك بين الأولاد والتراشق بالكلمات النابية والمهينة.

21- المعلومات في هذه الفقرة حصلنا عليها من مقابلة مع الباحث الفلسطيني نبيل السهلي، 2015.

بالنسبة ل"محمد" وهو تلميذٌ فلسطينيٌّ سوريٌّ، قدم مع أسرته إلى لبنان في نهاية عام 2012، فإنه سعيدٌ بقرار الفصل بين التلامذة السوريّين وأقرانهم اللبنانيّين، فقد اشتكى "محمد" من سوء معاملة أقرانه الفلسطينيّين اللبنانيّين والذين، بحسب قوله، كانوا يوجهون له ولزملائه السوريين الكثير من الكلمات التي تحمل محتوىً عنصريّاً، وكان يشعر بعدم الرغبة بالذهاب إلى المدرسة، بينما بعد أن تمّ فصلهم في دوام مسائيٍّ، فقد سجل محمد إقبالاً على التعلم وبناء الصداقات، حيث خفّت المشكلات التي تواجهه.

تشير الملاحظة الأخيرة إلى "ضعف" العلاقات الإيجابية التي تجمع بين التلامذة الفلسطينيّين السوريّين وأقرانهم اللبنانيّين، وضعف التكيّف والاندماج بين الطرفين، وهي ملاحظة سنقع عليها أيضاً لدى أولياء الأمور؛ فبالنسبة لوالد "محمد"، فيرى أن أغلب الفلسطينيّين السوريّين الذين لجؤوا إلى لبنان، يتجنّبون الاحتكاك مع أقرانهم اللبنانيّين، حتى إنهم يفضلون السكن بالقرب من الفلسطينيّين السوريّين عن الاندماج والسكن بالقرب من اللبنانيّين، وهو أمرٌ على أهميّته وأهمية بحثه ودراسته إلا أنه يخرج عن إطار الورقة التي بين يدينا.

يدرس التلامذة الفلسطينيّون في مدارس الأونروا المنهاج اللبنانيَّ الرسميّ، وهو باللغة الإنكليزية بالنسبة لجميع المواد، والعربية لمادتي القراءة والقواعد.

وكما لاحظنا المشكلات التي واجهت التلامذة السوريّين في لبنان، سنقع على مشكلاتٍ مشابهةٍ واجهت التلامذة الفلسطينيّين السوريّين في التعاطي مع منهاجٍ مختلف وبلغةٍ أجنبيّةٍ غريبةٍ نسبياً عن الأولاد.

اختلفت أشكال مواجهة معضلة المنهاج اللبنانيّ، فعلى صعيد العمليّة التعليميّة ساهمت إدارة المدرسة التي جرى معاينتها، في إجراء دورات تقويةٍ في اللغة الانكليزية، انخرط فيها أغلب التلامذة الفلسطينيّين السوريّين، وبحسب شهادة إحدى المدرّسات فإنه، تجري هذه الدورات أثناء العام الدراسيّ وفي الصيف في فترة العطلة المدرسيّة.

بينما قرار فصل التلامذة الفلسطينيّين السوريّين عن أقرانهم اللبنانيّين، قد أتاح للمدرسين اعتماد أسلوب تبسيط المنهاج وترجمة أقسامٍ منه إلى اللغة العربية من جهة، والسير ببطءٍ نسبيٍّ أثناء إعطاء الدروس، من جهة ثانية؛ وهو شيءٌ وفّر للتلامذة السوريّين مناخاً ملائماً لاكتساب

المهارات اللغوية والتقدم على صعيد منهاج التعليم، بينما سجّل العديد من التلامذة وبحسب شهادة إحدى المدرسات ضعفاً في موادّ الرياضيات والقراءة والعلوم.

بالنسبة لأولياء الأمور، فهؤلاء عبّروا عن معاناةٍ كبيرةٍ في تقديم المساعدة لأطفالهم، فبعض هذه الأسر والتي يتواجد فيها تلامذةٌ أكبر سناً وجامعيون أو ممّن أنهوا التعليم الجامعي في سوريا، فقد تمكّنوا من مدِّ يد العون لإخوانهم، وبالنسبة للتلميذ "محمد" فلديه أختان كانتا طالبتين جامعيتين في سوريا، وتمكّنتا من تقديم المساعدة لأخيهم الصغير (الذي كان في الصف الرابع عندما أتوا إلى لبنان)؛ إلا أن العديد من الأسر الأخرى (الغالبية في الحقيقة) لا يتوفر لديهم من يتمكن من تقديم المساعدة للتلميذ، ولا يكون من مفرٍّ أمام التلاميذ هؤلاء سوى الاعتماد على أنفسهم وعلى ما توفّره المدرسة من دورات بعد الظهر وفي أيام العطل.

وحول إن كان قد تمّ تحديد "فترة انتقاليّة" لتهيئة التلامذة السوريّين لتقبّل المنهاج اللبنانيّ الجديد، كانت إجابة إحدى المدرّسات: "لا، لكن في العام قبل الماضي تمّ تدريسهم المنهاج باللغة العربيّة، وخلال العام الحالي (2014–2015) والذي قبله تمّ اعتماد المنهاج اللبناني دون مقدماتٍ، وشكّل ذلك صدمة للطلاب وأهاليهم".

وفي مواجهة معضلة اللغة الأجنبية التي واجهت التلامذة الفلسطينيّين السوريّين قامت مدارس الأونروا بتمديد الدوام لأكثر من مرة بعد انتهاء السنة الدراسيّة؛ حيث امتدَّ الدوام للفلسطينيّين في مدارس الأونروا في عام 2013 إلى بداية شهر أيلول/سبتمبر، أي قبل افتتاح العام الدراسي التالي بأيامٍ قليلة.

ونتيجة كلّ هذه الجهود المبذولة من قبل أولياء الأمور وكوادر التدريس وحتى التلامذة ذاتهم لوحظ وبحسب شهادة أحد المدرسين: "تحسّن ملحوظ ولاسيّما بين الطلاب الذين تضمُّ أسرهم أشخاصاً مؤهلين علمياً ويتابعون أبناءَهم وتحديداً في مادتي العلوم والرياضيات باللغة الإنكليزية. أما مادتا العربي والديانة فهي سلسةٌ وسهلةٌ بالنسبة للتلامذة الفلسطينيّين السوريّين في مدارس الأونروا"، ونتيجة ذلك كان معدل النجاح في أوساط التلامذة الفلسطينيّين السوريّين نحو 90%، بينما لا يوجد معلوماتٌ حول العشرة بالمئة الذين لم يتمكنوا من النجاح.

يتمّ تسجيل الطالب النازح من سوريا قبل بداية العام الدراسي بشهرين، إذا كان يمتلك وثيقةً توضح صفه السابق فتسجيله يكون أيسر وأسهل، أما إذا كان لا يملك مثل تلك الأوراق قد يخسر

صفاً، وبحسب أحد الأساتذة، تعود عملية التسجيل في الكثير من الأحيان لمزاج الإدارة، وهذا حصل بشكلٍ كبيرٍ في بداية النزوح في نهاية عام 2012.

وفي المدرسة التي تمّ معاينتها، لوحظ عدم وجود فريقٍ للدعم النفسيّ أو إعادة التأهيل، كما أنه لم يتمَّ إيلاء أهميّةٍ للظروف التي أتى منها التلامذة الفلسطينيّون السوريّون وما تركته من أثرٍ على سلوكيّاتهم وأمزجتهم. وبحسب عدة شهادات، لوحظ احتكاكٌ سلبيٌّ بين التلامذة وصل إلى حدِّ العراك العنيف ولاسيّما أثناء الفرصة، بالإضافة إلى حالات التوتر النفسيّة أيضاً، على حدّ تعبير إحدى المدرسات.

تقتصر النشاطات في المدرسة على بعضها، كرحلة إلى إحدى الحدائق العامة، أو حضور مسرح، والمشاركة في بعض الأعياد العامة، بينما لا يوجد حصصٌ للرسم أو الموسيقى أو حتى الرياضة.

يتوزّع التلامذة على "شُعَب" تتّسع لنحو 40 تلميذاً، بعضها يصل حتى 45 تلميذاً وبعضها الآخر ينخفض الرقم فيه وتحديداً للتلامذة في الصفوف الأولى (الأول والثاني) لتصل إلى 27 تلميذاً، ويوجد في الصف مقاعد يشغلها ثلاثة تلاميذ أو اثنان بحسب الازدحام، وسبورة كبيرة، ولا شيء آخر.

الفصل الثالث: السمات العامّة للمناخ التعليميّ الذي انخرط فيه التلامذة السوريون في لبنان

حاولنا عبر رصدنا لمجموعة العيّنات التي اعتمدناها في بحثنا أن نقارب العمليّة التعليميّة في لبنان والتي يخضع لها التلميذ السوري، وسعينا إلى التقاط المشكلات العامّة التي واجهت هذا التلميذ في سياق العمليّة التعليميّة؛ وبقدر الصعوبة التي تواجهنا في تعميم هذه النتائج، إلا أنها قد تلقي الضوء على جانبٍ من هذه العمليّة التعليميّة والمناخ الذي يتعلّم في ظلّه التلميذ السوريّ.

أ. *النفاذ إلى التعليم*

ويشير إلى قدرة التلامذة السوريّين على النفاذ إلى بيئات التعليم اللبنانيّة، وأهم المعيقات التي تواجههم في هذه الأثناء.

واجهت قدرة التلامذة السوريّين في النفاذ إلى بيئات التعليم صعوباتٍ كبيرةً، تمايزت بتمايز قطاع التعليم ذاته؛ فعلى صعيد المدارس الرسميّة، سجلت الأعوام السابقة قدرةً على نفاذ التلامذة إلى هذه المدارس أكثر مرونة منه في العام الجاري (2014–2015)، ففي الوقت الذي كان متاحاً فيه لجميع التلامذة السوريّين، التوجّهُ إلى المدارس الرسميّة القريبة من مكان إقامتهم، والتسجيل فيها من دون أن يتطلب ذلك تقديم الكثير من الأوراق الرسمية، كأوراق الإقامة النظامية، أو حتى أوراق مدرسيّة ثبوتيّة للأعوام السابقة التي درسها التلميذ، اختلف كلّ هذا في العام الدراسي الجاري، ففي الوقت الذي صدرت فيه مجموعةٌ من القوانين التي صعّبت وأعاقت بشكلٍ كبيرٍ حصول اللاجئين السوريّين وأبنائهم على تجديد إقاماتهم الرسميّة في لبنان، بات العديد من هذه الأسر يتّسم وجودها في لبنان بأنه وجودٌ غير قانونيٍّ، وتزامن هذا مع طلب العديد من المدارس اللبنانيّة الرسميّة شرط تقديم ورقة إقامة رسميّة للتلاميذ كشرطٍ من شروط الالتحاق بالمدرسة، وهو شرطٌ يكاد يكون تعجيزياً؛ حيث إن غالبية الأسر كما ذكرنا فشلت في تجديد إقاماتها الرسميّة في لبنان.

من جهة أخرى[22]، صدرت عدّة قراراتٍ في بداية هذا العام بوقف تسجيل التلامذة السوريّين في المدارس اللبنانيّة الرسميّة، وذلك بحجة عدم قدرة هذه المدارس على استيعاب الأعداد الكبيرة من التلامذة السوريّين، من جهة، وأحقيّة التلميذ اللبنانيّ في هذه المقاعد الدراسيّة من جهة ثانية. بينما لم تتكفّل المنظمات الدوليّة المعنية بالموضوع سوى بتمويل نحو 80– 90 ألف تلميذ في المدارس اللبنانية الرسميّة، وهو رقمٌ متواضعٌ بطبيعة الحال، يجعل نحو ثلاثة أرباع التلامذة

السوريّين في لبنان خارج إطار دعم هذه المنظمات.

بينما في المدارس الخاصّة المدفوعة الأجر، فلا يتمكن من مزاولة التعلم فيها سوى التلامذة الذين يستطيع أولياءُ أمورهم دفع أعباء التسجيل الماديّة، بالإضافة إلى دفع جميع المستحقات الأخرى كثمن الكتب والقرطاسية والنقل والثياب وغيرها، والتي تصل في حدّها الأدنى حتى 3000 دولار للتلميذ الواحد تشمل الأقساط والكتب والقرطاسية والثياب والنقل، للعام الدراسي الواحد، ونحن نعلم أن قلّةً من السوريين يتمكنون من توفير هذه المبالغ.

22- أصدر وزير التربية والتعليم إلياس بو صعب قراراً في بداية العام الدراسي الحالي، بوقف تسجيل الطلبة غير اللبنانيين في مختلف المدارس والمعاهد الحكومية حتى إشعار آخر.

بالنسبة للمدارس غير الحكوميّة، السوريّة واللبنانيّة، وباختلاف مصادر دعمها، بالإضافة إلى مدارس الأونروا، فكانت بالمجمل أكثر مرونةً في استقبال التلامذة السوريّين، وبحسب المدارس التي تفحّصناها، لاحظنا أن الالتحاق بهذه المدارس مجانيٌّ بالكامل، إذ لا أقساط للتسجيل، وأغلب الكتب والقرطاسية كانت مجانيّة، بينما النقل يخرج عن مسؤوليات أغلب هذه المدارس.

ب. ***على صعيد بيئة التعلّم***

وهو الجانب الذي يشير إلى بيئة التعلّم الآمنة، والشروط الصحيّة وطبيعة المأوى الذي تجري فيه العملية التعليميّة.

على صعيد المأوى، فقد تميّزت المدارس الرسميّة والمدارس الخاصّة مدفوعة الأجر، بأبنيةٍ جيدة، ومساحاتٍ لابأس بها، إن كان بالنسبة لمساحة الشعبة أو المساحات التي يلهو بها التلاميذ، وذلك بخلاف المدارس غير الرسميّة، والتي غالباً ما تكون عبارةً عن بناءٍ أو جزءٍ من البناء مستأجرة من قبل إدارة المدرسة أو المنظمة التابعة لها، وفي هذه المدارس من الصعب أن نجد ولو مساحة صغيرة للتحرك، فكلُّ حيّزٍ يتمُّ استثماره في العملية التعليميّة، بينما الشُّعب فتغصّ بالتلاميذ والذين قد يصل عددهم حتى 45 تلميذاً. كما تعاني بعض هذه المدارس بالإضافة إلى ضيق المكان من سوء التهوية والإضاءة، وهي عوامل إضافة إلى عوامل أخرى، كان لها دورٌ في انتشار بعض الأمراض بين التلاميذ بسبب العدوى، مثل القمل والنكاف وغيرها.

في المدارس الرسميّة والخاصّة مدفوعة الأجر، الأمر مختلفٌ، حيث الإضاءة في الشُّعب أفضل بكثير، وعدد التلامذة في الشعبة الواحدة أقل، حيث تتراوح بين 20– 35 تلميذاً.

في جميع المدارس باختلاف قطاعاتها لاحظنا أنها جميعها لا يوجد فيها مياهٌ صالحةٌ للشرب، ويتعيّن على التلامذة إحضار المياه معهم، وكان لافتاً أن إحدى المدارس كانت تسمح للتلامذة بالشرب من ماء الخزان المركزيّ التابع للمدرسة، رغم عدم صلاحية هذه المياه للشرب. وفي جميع المدارس السابقة، توفّرت دورات مياه، وصابون لغسيل اليدين، بينما لم نلاحظ توزيع أي وجباتٍ غذائيّة في جميع المدارس التي تمّ تفحصها في البحث. بحسب شهادة مديرة إحدى المدارس فالوجبة الواحدة تكلّف المدرسة نحو 1200 دولار في اليوم، وهو رقمٌ يستحيل دفعه في ظلّ تردي وضع التمويل.

من جهة النقل، أيضاً، جميع المدارس بما فيها مدارس الأونروا كان النقل على حساب أهالي التلاميذ، وبالإضافة إلى الأعباء الماديّة التي أُلقيت على كاهل الأهالي، يضاف إلى ما سبق عدم الأمان في تنقل التلاميذ بين منازلهم والمدرسة التي يتعلمون فيها، ولاسيّما عندما تكون هذه المدرسة بعيدة عن المنزل، ففي الشتاء وأثناء الدوام المسائيّ، يعود التلاميذ إلى منازلهم في وقت يكون قد حلّ فيه الظلام، وفي مناطق محددة –كمخيم شاتيلا على سبيل المثال– تشكل الأحياء بمجملها بيئةً خطيرةً على التلامذة، وهو أمرٌ لم يوضع حلٌّ له حتى كتابة هذا التقرير. وكانت الملاحظة التي وقعنا عليها أثناء بحثنا، أن موضوع النقل بجانبيه؛ الماديّ، وبما يشكله من أخطارٍ محتملة على الأولاد أثناء تنقلهم بين منازلهم والمدرسة، شكّل أحد العوامل التي تقف خلف تسرب الكثير من التلاميذ من المدرسة، ففي بعض الحالات فضّل الأهالي عدم إرسال أبنائهم إلى المدرسة خوفاً عليهم من الأخطار المحتملة.

ت. ***المنهاج والعمليّة التعليميّة***

غالبية المدارس التي تمّ تفحصها كانت تعتمد المنهاج اللبنانيّ الرسميّ، وهو دائماً باللغة الأجنبية. على هذا الصعيد لم نلمس بذل أيِّ جهودٍ معتبرة من قبل المدارس الرسميّة أو الخاصّة المدفوعة الأجر فيما يخصُّ أيَّ عمليّة تأهيلٍ أو تحضير للتلامذة السوريين لمساعدتهم في تقبّل المنهاج التعليميّ الجديد عليهم، فلم يسجل قيام أيٍّ من هذه المدارس بدورات تقويةٍ لغوية، لا أثناء الدوام الرسميّ ولا أثناء فترة الصيف. بينما ألقي بهذا العبء على كادر التدريس، وكانت المسألة كما لاحظنا تخضع لاعتباراتٍ شخصيّة، فبعض المدرّسين بذلوا ويبذلون جهوداً كبيرةً في تبسيط المنهاج وترجمة أجزاءٍ منه، واعتماد إيقاعٍ بطيء نسبياً في التدريس. بينما آخرون فلا يأخذون بعين الاعتبار خصوصيّة التلميذ السوريّ القادم من بيئة حرب، والغريب ليس عن المنهاج المدرَّس فقط، بل حتى غريب عن الثقافة اللبنانيّة التي وجد نفسه فجأة مطالباً بالانخراط فيها والتكيّف معها.

في المدارس غير الحكوميّة ومدارس الأونروا، كانت المسألة مختلفةً؛ ففي مدارس الأونروا أقيمت دورات تقويةٍ باللغة الأجنبية في فترات الصيف وأيام العطل، وفي المدارس غير الحكومية، طلب ممّن يرغب من التلاميذ الحضور إلى المدرسة يوم العطل لحضور دروس تقويةٍ باللغة الأجنبية، وكان لافتاً تجاوبُ التلاميذ في إحدى المدارس التي تمَّ تفحصها؛ بينما يبذل أغلب المدرّسين جهوداً كبيرة في سبيل تعليم الأولاد اللغة والمنهاج الجديد. وفي تعليقٍ لإحدى المدرّسات حيث تقول: "إننا نسعى إلى تأهيل التلميذ وتدريبه على فهم آلية عمل المنهاج اللبنانيّ الجديد عليه".

أظهرت الدراسة تصلّبَ المنهاج اللبنانيِّ الرسميّ، وأن غياب المرونة المطلوبة في هذا المنهاج تمَّت مواجهتها من خلال بذل جهودٍ من قِبل كوادر التعليم في المدارس غير الحكوميّة والأونروا، بينما لم تُبذَل جهودٌ كافية في المدارس اللبنانيّة الرسميّة تتيح للتلامذة السوريّين التمكّن من النفاذ لهذا المنهاج التعليمي والتعامل معه بإيجابيّة.

تتّسم العمليّة التعليميّة بشكلٍ عامٍّ بالتعقيد، ولا تقتصر المسألة على طبيعة المنهاج وشكل إعطائه من قبل المدرّسين، بل تتجاوز ذلك إلى بيئة التعلّم بشكلٍ عامٍّ والمناخ الذي تجري فيه العملية التعليميّة. يواجه التلميذ السوريُّ مشكلاتٍ من نوعٍ آخر، تتعلّق بالجانب الاجتماعيِّ والثقافيّ. فالتلامذة السوريّون، وتحديداً في المدارس الرسميّة، وجدوا أنفسهم فجأةً في بيئةٍ اجتماعيّة وثقافيّة مختلفة عن بيئتهم، ووجدوا أنفسهم مجرّدين من كلِّ شبكات الحماية التي كانت توفرها لهم بيئاتهم السورية (العائلة، أو العشيرة أو أبناء القرية.. إلخ)، وكانوا في كلِّ الحالات مطالبين بتطوير آليّاتٍ تسمح لهم بسرعة الاندماج والتكيّف.

قاوم التلامذة هذا الوضع بأشكالٍ متعدّدة، وعندما فشل بعضهم في الاندماج والتكيّف، فضّلوا فكرة فصل التلامذة إلى دوامين، كما رأينا في مدارس الأونروا، حيث يعلّق أحد التلاميذ بالقول: "لا يوجد احتكاكٌ بيني وبينهم"، ويقصد التلامذة اللبنانيّين. وكان سعيداً جداً عندما تمَّ فصلهم كتلامذةٍ سوريّين عن أقرانهم اللبنانيّين. وعلّق تلميذٌ آخرُ فضّل الانتقال من التعلّم في مدرسةٍ رسميّةٍ إلى الالتحاق بمدرسةٍ سوريّةٍ غير رسميّة بالقول: "في المدارس الرسميّة واجهتُ الكثيرَ من العنصريّة من قِبل التلاميذ اللبنانيّين، لذا أفضّلُ الاستمرار بالتعلّم في هذه المدرسة، رغم أنها لا تمنح شهادةً في آخر العام الدراسيّ، على العودة إلى المدرسة الرسميّة"؛ ولم يكن واضحاً لدى هذا التلميذ ما المقصود بالضبط "بالعنصريّة"، إلا أنه عبّر عن أنها تتجلّى عبر مفرداتٍ وصفاتٍ مختلفة يطلقها التلامذة اللبنانيّون على أقرانهم السوريّين. وفي جلسةٍ مركّزة جمعتنا مع مجموعةٍ من التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 9–13 عاماً، عبّر جميع المشاركين من التلامذة عن استيائهم من المعاملة التي تلقوها في المدارس الرسميّة، إن كان على صعيد التلامذة اللبنانيّين أو

على صعيد المدرّسين، حيث أجمعوا جميعهم على أنهم شعروا بعنصريّةٍ تمارَس حيالهم، وأن أغلبهم تعرّض لألفاظٍ نابية من قِبل أقرانهم التلامذة اللبنانيّين، وأن المدرّسين لم يؤدّوا دوراً إيجابياً لوقف ذلك. وهي ملاحظةٌ أيضاً وقعنا عليها أثناء اللقاءات التي تمَّ إجراؤها مع أولياء أمور بعض التلامذة في المدرسة الخاصّة مدفوعة التكاليف التي جرى معاينتها، حيث قالت والدة إحدى التلميذات: "لا يدعون ابنتي تشارك أثناء الدرس، وغالباً ما يفضّلُ المدرس مشاركة التلاميذ اللبنانيّين، وهو شيءٌ غالباً ما يُشعر ابنتي بالغضب".

يرفض مديرُ المدرسة الذي تمَّ لقاؤه هذه الإشارات، ويؤكد على أن مثل هذه الممارسات مرفوضةٌ في مدرسته، وأنه يواجهها بحزمٍ إن حدثت.

في ظلِّ هذه الصعوبات الكبيرة التي تواجه أولاداً في غالبيتهم يعانون من آثار صدمات الحرب وما شاهدوه وما خضعوا له من ظروفٍ في غاية التعقيد، نلاحظ غياباً كاملاً للعاملين في مجال إعادة التأهيل والإرشاد النفسيّ في المدارس الخاصّة مدفوعة الأجر وفي المدارس الرسميّة؛ وكان من الغريب ألّا يكون في هذه المدارس مرشدون نفسيّون لا للتلاميذ السوريّين وحسب، وإنما أيضاً لأقرانهم اللبنانيّين، كما هو معتادٌ في سوريا مثلاً.

في المدارس غير الحكوميّة يجري الاعتناء بهذا الأمر بشكلٍ أفضل، هنا سنلاحظ تخصيصَ المدرسة جزءاً من إيراداتها في توظيف مرشدين نفسيّين ومتخصّصين، مهمّتهم الاعتناء بالتلاميذ ولاسيّما أصحاب الحالات الخاصّة منهم. وبحسب شهادة إحدى المرشدات الاجتماعيات تقول: أغلبُ التلامذة في المدرسة يعانون من مشكلاتٍ نفسيّةٍ تتعلّق "بصدمات الحرب"، قسمٌ كبيرٌ منهم فقد بعضاً من أفراد عائلته في الحرب الدائرة في سوريا، وبعضُهم شهد مناظرَ مروّعةً، وغيرها العديد من الصدمات، وكانت النتيجة الملموسة أن عدداً كبيراً من التلامذة يعانون من السلوك العدوانيّ، والشعور بالغضب، والانزواء، وعدم بذل جهدٍ كافٍ للاندماج مع أقرانهم.. إلخ، وفي كثير من الأحيان تمكنّا من السيطرة على الوضع، وتمَّ تسجيل تحسّنٍ ملموس بالنسبة للعديد من التلاميذ، إلا أن بعضهم كان يعاني من مشكلاتٍ متفاقمة، فاضطررنا إلى تحويلهم إلى منظمة "أطباء بلا حدود" حيث يوجد أطباء نفسيّون مختصّون.

يشعر أولياءُ الأمور بالمتاعب التي تواجه أبناءهم، ويقفون عاجزين أمام هذا الأمر، حيث لم تولي المنظمات الدوليّة أهميةً كبيرةً لمتابعة الأحوال النفسية للتلامذة السوريّين اللاجئين، ولا يوجد من يمكن أن يمدَّ لهم يد العون. ويقف أولياء الأمور مربكين بين رغبتهم في أن يحصل أبناؤهم على التعليم الملائم، وبين رغبتهم بتجنيبهم الخوض في هذه التجارب المريرة.

ث. ***المعلمون وباقي كوادر العمليّة التعليميّة***

يبذل المدرسون بشكل عامٍّ جهوداً كبيرة في سبيل أداء دورهم في العمليّة التعليميّة، ولاسيّما فيما يتعلّق بتعليم التلاميذ السوريّين، ويختلف أداء المدرسين وفاعليّتهم باختلاف القطاع التعليميّ من جهة، واختلاف طبيعة كلِّ مدرّسٍ من جهة ثانية. ففي الوقت الذي يبذل فيه العديد من المعلمين جهوداً كبيرة آخذين بعين الاعتبار حالة الطوارئ التي يعملون في إطارها، ومتجاوزين في الآن ذاته عملية التعليم المباشر لتشمل أيضاً التربية والمساعدة الاجتماعيّة والنفسيّة للتلاميذ، سنلاحظ أيضاً بعض المدرّسين الذين لا يعيرون أهميّةً إلى خصوصيّة الوضع الذي يخضع له التلاميذ السوريّون، ويقتصر أداؤهم على دورٍ وظيفيٍّ متعلّق فقط بالعملية التعليميّة لما فيه ذلك من ظلم للتلاميذ السوريّين القادمين من ظروف الحرب.

في المدارس الرسميّة التي جرى تفحصها، كانت المسألة متباينةً بين مدرّسٍ وآخر، فبعض المدرسين المتعاطفين مع السوريّين، كان أداؤهم أكثر اهتماماً بظروف التلاميذ السوريّين، فجهدوا على ترجمة أقسامٍ كبيرةٍ من المنهاج اللبنانيّ، كما اعتمدوا التبسيطَ حيث قدّر لهم ذلك، بخلاف مدرّسين آخرين لم يغيّروا شيئاً في طريقة تدريسهم للتلاميذ رغم وجود السوريّين بينهم. يقول أحد المدرسين الذين تمَّ أخذ شهادتهم في مدرسةٍ رسميّةٍ لبنانية: "في صفّي تلامذةٌ سوريّون ولبنانيّون، ومن المستحيل ألّا أبالي بهذه الملاحظة، كان يتوجب عليّ بذل جهودٍ مضاعفةٍ كي أبسّطَ المنهاج للطالب السوري من دون أن يتأثر التلميذُ اللبنانيُّ.. حاولت أن أستفيد من كلِّ وقتٍ متاحٍ

من أجل ذلك: في الفرصة، وفي أيام العطل وأوقات دروس الفراغ.. وكلُّ هذا في سبيل أن يتقدم التلميذ السوري، وأن نحافظ على التلميذ اللبنانيِّ من دون أن يتراجع مستواه".

في المدرسة الخاصة مدفوعة الأجر والتي تمَّ معاينتها، لاحظنا جهوداً كبيرة يبذلها، أيضاً، بعض المدرسين، حيث يتمُّ مساعدة التلميذ السوريّ في بداية تسجيله عبر ترجمة بعض المقاطع في المنهاج إلى اللغة العربية، ريثما يقلع التلميذ ويندمج بالعمليّة التعليميّة، كما لاحظنا إعطاء بعض الأساتذة لدروس خصوصيّة ودروس تقوية بعد الدوام مقابلَ أجرٍ شبه رمزيّ، (حصة الرياضيات كانت مقابل 10 دولارات)، ولاحظنا أن قسماً كبيراً من الأهالي اعتمد على هذه الدروس الخصوصية وتحديداً بالنسبة للمستجدّين من التلامذة.

من جهةٍ أخرى تُبذَلُ جهودٌ مركّزة في المدارس الخاصة غير الرسميّة، ويعمل المدرّسون بجهدٍ أكبرَ في سبيل توفير ظروف تعليمٍ ملائمةٍ للتلامذة السوريّين. في هذا القطاع من التعليم تتجاوز المسألة دور إعطاء المنهج الدراسيّ لتشمل الرعاية النفسيّة والتربية وتعديل السلوك، ومساعدة التلاميذ على تجاوز مشكلاتهم النفسيّة والتعليميّة وتعديل سلوكياتهم، تقول إحدى مدرسات اللغة العربية في إحدى المدارس التي تمَّ معاينتها "مدرستنا تسعى إلى زرع الأحلام لدى التلامذة السوريّين"، وتشرح لنا طريقتها في دفع الأولاد للتعلّق بالدراسة والإصرار على التعلّم، تقول: "حاولت أن أزرعَ لدى التلاميذ دافعاً للتعلّم، توجهت إليهم بالسؤال: ماذا تريدون أن تصبحوا في المستقبل؟ ووظفت ظروف الحرب في سبيل ذلك، فكنت أقول للتلاميذ: ألا تريدون أن تصبحوا محامين لتدافعوا عن المظلومين؟ ألا ترغبون أن تصبحوا أطباء وتعالجوا المحتاجين والمصابين بشكلٍ مجانيّ؟.. في الحقيقة كلُّ ما قمت به كان تحفيزَ الأولاد على الحلم".

وعلى الرغم من كلِّ هذه الجهود المبذولة والتي يصحُّ أن نسمّيها جهوداً جبّارة يساهم فيها مدرسون ومدرسات غالباً يتلقون أجوراً رمزية، إلا أن العمليّة التعليميّة في المدارس الخاصة غير الحكوميّة السوريّة تكاد تكون مهمّتها "محو أمية" التلامذة السوريّين، إذ أغلب هذه المدارس لا تتمكن من منح وثائقَ أو شهاداتٍ رسميّةٍ معترفٍ بها، فيقتصر عملها على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والمؤالفة مع المنهاج اللبنانيّ، على أمل أن يتمكّن التلاميذ من النجاح في النفاذ إلى

التعليم في المدارس اللبنانيّة الرسميّة، أو أن يتمَّ التخفيف من آثار الانقطاع عن التعليم واستمرار الأولاد في تلقّي التعليم حتى ولو بشكله المتواضع، عسى أن يتمكنوا من العودة إلى بلادهم ومتابعة تعليمهم.

تشير إحدى المدرسات، إلى أن المهمّةَ شاقةٌ وفي غاية التعقيد، وأن عملهم يكاد ينحصر في توفير خيار للأولاد السوريّين خارج إطار "الشارع"، وتوفير حدٍّ أدنى من التعليم يجعلهم قادرين بالحدِّ الأدنى على متابعة حياتهم الخاصة، تقول: "في كثيرٍ من الأحيان يتحوّل الدرس الذي أعطيه إلى نقاشٍ جماعيٍّ خارج سياق الحصة المخصصة، ويتداول الأولاد أثناءها أفكارهم ويتشاركون مخاوفهم.. نصبح كعائلةٍ تناقش شؤونها الخاصة، أنظر إليهم بكثير من الحزن على سنوات عمرهم التي تذهب هباء"، وهو مشهدٌ فيه الكثير من المرارة حيث تتسرّب سنوات الأولاد السوريّين وتُهدَر أمامهم فرصٌ كانت لتكون ميسّرة لولا ظروف الحرب واللجوء.

خاتمة مع توصيات

يبدو مشهد التلامذة السوريّين في لبنان في غاية القتامة، بينما يبدو المستقبل، هذا إن صحَّ الحديث عن مستقبلٍ، في غاية البؤس والمرارة، فجيلٌ من الأولاد السوريّين تُرتكب بحقهم اليوم "جريمة" عابرة للسنوات، ففي حال استمرّت الأوضاع على ما هي عليه اليوم، ولم يتحسّن الوضع في سوريا في المدى القصير أو المتوسط، سيكون لدينا جيلٌ منفصلٌ عن التعليم والتعلّم، وما يستتبعه ذلك من أزماتٍ من الصعب التصدّي لها.

تتقاطع نتائج بحثنا، مع العديد من النتائج التي وصلت إليها التقارير التي تناولت وضع التلامذة السوريّين في لبنان، حيث أغلب هؤلاء التلامذة يعانون من شعورٍ مريرٍ بالعزلة وانعدام الأمان، بينما لا يوجد بالملموس، ما يشير إلى سعيٍ جدّيٍّ من قبل الأطراف المعنية للتصدّي لهذا الوضع والتخفيف من آثاره.

تشير النتائج الكاشفة التي توصلنا إليها، إلى أن أقلَّ من نصف التلاميذ السوريّين في لبنان فقط يتلقون التعليم المناسب، وأن قسماً كبيراً منهم، لا تعدو العمليّة التعليميّة بالنسبة إليه كونها دوراتٍ في محو الأمية. وهي نتائج كانت قد حذرت منها المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين في نهاية عام 2013، حيث أوردت "أن نصف إجمالي عدد الأطفال السوريّين ممّن هم في سنِّ المدرسة، لا يحصلون على التعليم". حيث قدّر التقرير أن يبقى نحو 200 ألف طفلٍ سوريٍّ لاجئٍ خارج التعليم، وهو رقمٌ سيزداد مع الوقت وليس العكس.

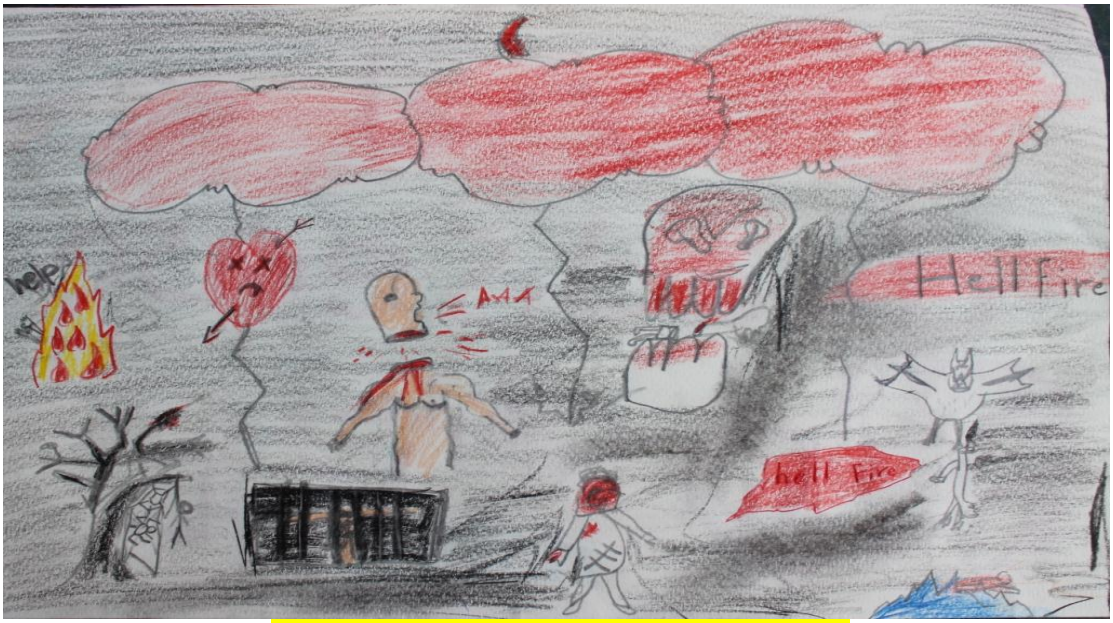

رسم لأحد التلاميذ السوريين الذين تعرضوا لظروف الحرب

وتتعدّد أزمة الأطفال السوريّين اللاجئين في لبنان وتتنوّع أشكالها، فهي لا تبدأ بصعوبة المنهاج اللبنانيّ وضعف مرونته، ولا تنتهي بغيابٍ شبه كامل للفرق المختصّة في عملية إعادة التأهيل والدعم النفسيّ لأطفالٍ في غالبيتهم يعانون من صدمات الحرب.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة السورية لأكثر من أربع سنوات، وعلى الرغم من أن الأفق لا يبدو أنه يحمل مؤشراتٍ لحلٍّ يضمن عودة اللاجئين السوريّين إلى بلادهم، إلا أنه لم يتمَّ التعاطي بما يخصُّ مسألة تعليم الأولاد السوريّين بجديّةٍ ترتقي إلى مستوى وحجم الكارثة المعنيّون بنقاشها.

ففي المدارس الرسميّة والخاصة، يتعرض الأولاد لتحدّياتٍ من الصعب عليهم تذليلها من دون مدِّ يد العون لهم، ولاسيّما التحديات المتعلّقة باللغة الأجنبية التي يُدرَّس بها المنهاج، وفي أغلب الحالات لم يذكر توفر برامج دعم خاصة لهؤلاء التلامذة؛ بينما على صعيد الاحتكاك بين التلامذة السوريّين وأقرانهم اللبنانيّين، وما استتبعه هذا من بروز مظاهرَ عنفيّةٍ تعرّض لها الأولاد السوريّون، والتمييز الذي واجه بعضهم، فلا يبدو أن هناك خطةً واضحةً لكيفية التصدّي لهذه الإشكالية، سوى ما شهدناه في محاولة فصل التلامذة عن بعضهم في دوامين أو في صفوفٍ مختلفة.

وبحسب العديد من الشهادات التي أدلى بها تلامذةٌ سوريّون، أكّد جميعهم أنهم يتعرّضون لممارساتٍ عنصريّةٍ تجاههم، دفعت بآدم على سبيل المثال، وعمره 12 عاماً، إلى ترك المدرسة

الرسميّة رغم ما فيها من ضماناتٍ تعليميّةٍ له، للالتحاق بمدرسةٍ سوريّة خاصّة، عمليّاً تقدّم خدمات ما قبل التعليم. وحتى بالنسبة لمحمد الطالبِ الفلسطينيّ السوريّ ذي الأحد عشر عاماً، فإنه كان في غاية السعادة عندما تمَّ فصلهم عن باقي أقرانهم اللبنانيّين في دوامٍ مسائيٍّ كما أخبرنا، حتى إن والدته أكدت أن دراسته وعلاماته المدرسية تحسنت بعد ذلك.

على صعيد المدارس الخاصة غير الحكوميّة، تُبذَل جهودٌ كبيرةٌ لمساعدة الأولاد على تخطّي الأزمات التي تواجههم، وبحسب إحدى المرشدات، فإن التصدّي للمشكلات النفسيّة التي يعاني منها الأولاد السوريّون، تأتي في الدرجة الأولى من الاهتمام وذلك قبل التعليم.

وفي حقيقة الأمر، سُجِّل تحسّنٌ ملحوظٌ على سلوكيّات الأولاد في هذه المدارس، وكانت رسومات الأولاد التي اطّلعنا خيرَ دليلٍ على النتائج التي بُذلت في هذا الصدد، والتي أثبتت أهمية وجود فرقٍ مختصّةٍ بإعادة التأهيل والإرشاد النفسي. فبالمقارنة بين رسومات الأولاد قبل سنة على سبيل المثال، وبين المواضيع التي يرسمونها اليوم، سنلاحظ بداية تغييرٍ واضح باستخدام الألوان، فعوضاً عن الأحمر والأسود والرمادي الذي كان سائداً في رسومات الأولاد قبل سنة، سنلاحظ اليوم أن اللون الأزرق والأخضر.. هو الأكثر حضوراً في رسوماتهم؛ وعوضاً عن مواضيع الحرب التي كان يرسمها الأولاد وما تتضمنه من صورٍ لمصابين وقتلى ودمار، بتنا نشاهد صوراً للطبيعة، السهول والبحر وغيرها من المواضيع التي تستهوي الأولاد الطبيعيين في هذه الأعمار.

من جهة أخرى، شكّلت هذه المدارس على وجه التحديد، ملاذاً آمناً ومهرباً لأغلب الأولاد السوريّين. فهؤلاء الأخيرون أغلبهم يعيش في مساكنَ مكتظةٍ بالسكان، ويرزح أهاليهم تحت

ظروفٍ في غاية القهر والمرارة، وفي غالب الأحيان لا يتسنّى للأهالي الاعتناء الكافي بأبنائهم ولا حتى الاستماع إليهم. على هذا الصعيد شكلت المدارسُ الخاصة غير الحكومية، ملاذاً لهؤلاء الأولاد، حيث يحظون بمساحةٍ كبيرةٍ للّعب إذا ما قورنت بمساحة بيوتهم، كما حظي الأولاد هنا بشعورٍ بتقدير الذات الذي عزّزه المدرّسون والمدرّسات، بينما أتاحت النقاشات بين التلامذة ومدرسيهم الفرصة لهؤلاء التلاميذ للتعبير عن أفكارهم ومصادر قلقهم.

رسم لأحد الأولاد يعكس تغير مواضيع الرسم بعد الجهود التي بذلتها كوادر الإرشاد النفسي

وأخيراً علينا القول: إن الجهود التي بذلتها المنظمات الدوليّة والجهاتُ الداعمة للعمليّة التعليميّة والتي أفضت إلى امتصاص نحوِ ربع عدد التلامذة السوريّين في لبنان، وضمنت حصولهم على تعليمٍ لائقٍ، يفترض بها مضاعفة جهودها نحو ثلاث مراتٍ أخرى إن أرادت أن تضعَ حدّاً لتدهور الوضع التعليميّ للأولاد السوريّين في لبنان، وهو ما لا يوجد مؤشّرٌ له حتى لحظة الانتهاء من كتابة هذا البحث. كما أنه من أهم القضايا المتعلقة بالعمليّة التعليميّة في لبنان فيما يخصُّ اللاجئين السوريين، والتي يتوجب المباشرة في العمل عليها:

– بناء شراكاتٍ حقيقية بين الجهات التعليميّة السوريّة والمنظمات الدوليّة المهتمّة في هذا الشأن، وذلك في سبيل إيجاد حلٍّ حقيقيٍّ لمعضلة الحرمان من التعليم بالنسبة للأولاد السوريين اللاجئين في لبنان.

– العمل على تحديد طبيعة المنهاج الذي يتوجب تعليمه للتلامذة السوريين، والأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية السورية ومصلحة التلامذة أنفسهم في الحصول على تعليم يوفّر لهم معايير قيميّة وثقافية مشتركة وجامعة.

– الضغط على الحكومة اللبنانية في سبيل سنِّ قوانين أكثر مرونة، تأخذ بعين الاعتبار البروتوكولات الدوليّة الخاصّة بحقِّ التعلم.

– بذل الناشطون السوريون للجهود الجدية من أجل بلورة مجلس أعلى للتربية والتعليم، يوحّد المناهج التربويّة، ويتولى مسؤولية تأمين مستلزمات التعليم للأولاد السوريين اللاجئين.

– توفير الدورات التدريبيّة للكوادر العاملة في قطاع التعليم، لمواجهة ظروف التعليم في حالات الطوارئ.